التنمية الصناعية وسياسات التنمية المكانية في مصر «دراسة في جغرافية الصناعة»

أ.د. حسام الدين جاد الرب (*) & أ. أمل محمد محمد منازع (*)

مقدمة:

نظرًا لتزايد السكان بمعدل كبير وأن مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة فضلاً على أن موارد المياه محدودة أيضًا وغير مستقرة فإن الزراعة لن تستطيع وحدها تحقيق النمو المتزايد المطلوب في جملة الدخل القومي لمواجهة الاستهلاك المحلي ولتحقيق صادرات متزايدة بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل بالحجم الذي يواجهه السكان، لذلك فإن المجال الذي يلزم السير فيه لمواجهة هذه الظروف هو الصناعة، إلى جانب أن الصناعة يمكن أن تقوم وتنمو بمعدلات كبيرة نظرًا لتوافر القوى البشرية التي يلزم توجيهها ورفع كفاءتها وإنتاجيتها وهي تمثل عنصرًا هامًا من عناصر الميزات النسبية لمصر عن كثير من بلاد المنطقة العربية والمنطقة الأفريقية(١).

منطقة الدراسة:

تضم منطقة الدراسة جمهورية مصر العربية والتي تنقسم إلى وحدات إدارية طبقًا لدستور ١٩٧١ تسمى المحافظات وعددها ٢٦ محافظة شكل (١)، يضم كل منها عددًا من المدن والمراكز والقرى، وطبقًا لتعداد ٢٠٠٦م بلغ عدد المدن المصرية ٢١٦ مدينة، بالإضافة إلى مدينة الأقصر ذات الطابع الخاص والتي تحولت إلى محافظة في ٩ ديسمبر عام ٢٠٠٩م حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٣٧٨ بإنشاء محافظة الأقصر ويشمل نطاقها مدينة الأقصر (العاصمة) والوحدتين المحليتين لمركزي أرمنت وإسنا فصلاً من محافظة قنا وبذلك يصل عدد المحافظات إلى ٢٧ محافظة(٢).

(*) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية- رئيس قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية - كلية الآداب – جامعة أسيوط

(*) معلم خرائط بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية بكلية الآداب – جامعة أسيوط.

(١) كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤتمر التنمية الصناعية الفكرة والفلسفة، القاهرة من ١٠-١٢ يوليو، ١٩٨٨م، ص٤٤.

(٢) أحمد محمد عبد العال: التعديلات الإدارية لمحافظات مصر ونتائجها السكانية، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص٢.
سوف تستخدم الباحثة الكلمات التالية: جمهورية مصر العربية، مصر، الجمهورية كمرادفات تؤدي المعنى نفسه.

المصدر: الخريطة من إعداد الباحثة اعتمادًا على:

١. الهيئة العامة المصرية للمساحة، الخريطة الطبوغرافية لجمهورية مصر العربية، مقياس ١: ٥٠,٠٠٠، القاهرة ١٩٩٦.

٢. برنامج ARC GIS 10,5.

شكل (١) الأقسام الإدارية لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٦م

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم التكامل أو التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تحاول كل منهما الاستجابة إلى متطلبات الاستراتيجية العامة دون الأخذ في الاعتبار بأثر ذلك على القطاعات الأخرى. ومن هنا يلزم أن يحدد للقطاع الصناعي دور معلوم، ونواحي محددة في الإسهام في النمو العام للاقتصاد القومي وأن يتحدد ذلك على مستوى القطاع ككل، وعلى مستوى نوعية كل صناعة وعلى مستوى كل سلعة من السلع الضرورية وبالتنسيق مع القطاعات الأخرى.

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية الصناعة في أنه لم تعد الصناعة تتعامل مع الحيز المكاني الذي تتواجد فيه على أساس الربح والخسارة على وفق إمكانيات ذلك الحيز فحسب، وإنما أيضا في مدى تفاعلها في استغلال هذه الإمكانيات وتطويرها بما يخدم الأداء الوظيفي لمكونات ذلك الحيز اقتصاديًا واجتماعيًا وذلك باستخدام أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية.

منهج البحث:

انتهج البحث لتحقيق أهدافة عدة مناهج حسبما دعت الضرورة العلمية وأهم هذه المناهج هي المنهج التاريخي والذي أفاد عند دراسة تطور التنمية الصناعية، والمنهج الموضوعي عند دراسة الصناعة، ثم منهج التحليل المكاني وغيره، وقد أستخدم البحث أيضًا بعضًا من الأساليب الكمية والإحصائية، فضلاً عن الأسلوب الكارتوجرافي.

خطة البحث:

يلقي البحث الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تطور الصناعة في جمهورية مصر العربية.

ثانيًا: المقومات الأساسية لعملية التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

أ- استراتيجية التصنيع.

ب- هيكل الصناعة.

ج- الصناعات التحويلية.

١- التوزيع القطاعي للمنشآت العاملة بالصناعات التحويلية بالجمهورية.

٢- التوزيع القطاعي لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية بالجمهورية.

٣- التوزيع القطاعي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية بالجمهورية.

٤- التوزيع القطاعي للعاملين بالصناعات التحويلية بالجمهورية.

ثالثًا: الموقع الصناعي وآليات التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

أ- عوامل الموقع:

١- المواد الخام. ٢- السوق. ٣- الأيدي العاملة.

٤- الوفورات الاقتصادية. ٥- النقل.

ب- عوامل الموضع:

١- المياه العذبة. ٢- مساحة الأرض الفضاء.

رابعًا: آليات التخطيط المكاني للاستثمار الصناعي في جمهورية مصر العربية.

أ- التنمية وضرورات التخطيط الإقليمي.
ب- أنماط التوطن الصناعي والبديل الأفضل.
ج- منهجية التخطيط بهدف التنمية الصناعية المكانية.

أولاً- تطور الصناعة في جمهورية مصر العربية:

مرت التنمية الصناعية في مصر بثلاث مراحل زمنية متميزة في ملامحها العامة وخصائصها على النحو التالي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة سيادة المهن والأعمال الصناعية البدائية وتبدأ منذ الحضارات المصرية القديمة منذ آلاف السنين، وتنتهي قبيل مولد الصناعات التحويلية الحديثة عام ١٩٣٨م. وتتميز هذه المرحلة بسيادة أنواع عديدة متنوعة من المهن الصناعية الفردية، والصنائع اليدوية التي كانت تمارس في البيوت والورش، بأساليب بدائية، وإنتاجية ضعيفة، وإنتاج ضئيل بغرض الوفاء بالاحتياجات المعيشية للسكان، ولم تكن تلك المهن والصنائع الأولية تشكل نشاطًا اقتصاديًا ذا بال. وإنما كانت أعمالاً صناعية فردية غير منظمة، وتعمل بلا رقابة متابعة ولا حماية وطنية كافية[١]. ثم بدأت الصناعات الحديثة في مصر منذ أكثر من قرن من الزمان حيث بدأت صناعة السكر والإسمنت وصناعة الغزل والنسيج والأسمدة الفوسفاتية وتوسعت صناعات خلال الحرب العالمية الثانية تحل محل الواردات السلعية التي انقطعت بسبب الحرب، وبدأت صناعة أسياخ الحديد والإسمنت الأزوتية، وكانت هذه النشاطات قائمة على جهود القطاع الخاص وبنك مصر وشركاته كما كانت نشاطات تعتمد على الخامات الزراعية (كالسكر والقطن) وعلى الخامات الطبيعية (كالملح والأسمدة الفوسفاتية). كما لم يكن لها نصيب كبير في الدخل القومي الذي يعتمد أساسا على الزراعة، فلم يزد نصيب الصناعة عن ١٠% من الدخل القومي منذ الثلاثينات حتى أوائل الخمسينات.

المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة بدأ الاهتمام الكبير بالصناعة منذ قيام الثورة وإنشاء المجلس القومي للإنتاج عام ١٩٥٥م وإنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٧م فتم وضع أول برنامج قومي للتصنيع في عام ١٩٥٧م ، كما استهدفت الخطة الخمسية الأولى (٦٠ /١٩٦١ ٦٤ /١٩٦٥م) إعطاء دفعة قوية للصناعة فخصصت لها ٢٦,٧% من الاستثمارات الكلية بهدف زيادة الصناعات التحويلية بنسبة ٤٢% في نهاية تلك الخطة. ولقد ظل نصيب الاستثمارات الصناعية يدور حول نسبة ٢٥% من

(١) إبراهيم علي غانم: التوطن الصناعي والسكان في مدينة كفر الدوار(دراسة جغرافية)، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الخامس والثلاثون، أكتوبر ١٩٩٨م، ص٣٩.

الاستثمارات الكلية منذ عام ١٩٦٠م فيما عدا الفترة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٤م حين مرت البلاد بمرحلة اقتصاديات الحرب التي حدت من الاستثمارات الجديدة وأبطأت خلالها عملية التنمية وتضاعفت مشاكل الصناعة من حيث مشاكل استيراد الخامات وقطع الغيار مع القيام بدورها كاملاً في سد الاحتياجات المحلية من المنتجات المتاحة(١).

المرحلة الثالثة: بدأت مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٤م حيث بدأت التحول من الحرب إلى السلام وبدأ الاتجاه نحو التعمير في ظل سياسة اقتصادية جديدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي. ثم وضعت خطة التنمية القومية لعام ٨٣/٨٢ إلى ٨٧/٨٦ والتي تمثل خطوة هامة في تطور الصناعة المصرية.

ويوضح الجدول (١) والشكل (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٩/٢٠١٠م حتى ٢٠١٥/٢٠١٦م) ومنه يتضح ما يلي:

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٦م) القيمة (مليار جنيه)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي
٢٠٠٩/٢٠١٠م	١٢٠٦,٦	٥,١
٢٠١٠/٢٠١١م	١٣٧١,١	١,٨
٢٠١١/٢٠١٢م	١٥٤٢,٢	٢,٢
٢٠١٢/٢٠١٣م	١٧٥٣,٣	٢,١
٢٠١٣/٢٠١٤م	١٩٩٧,٦	٢,٢
٢٠١٤/٢٠١٥م	٢١٠١,٩	٤,٢
٢٠١٥/٢٠١٦م	٢٤٤٣,٩	٤,٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات: وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي: تقارير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لسنوات مختلفة.

(١) كتاب الأهرام الاقتصادي: مرجع سابق، ص٤٦.

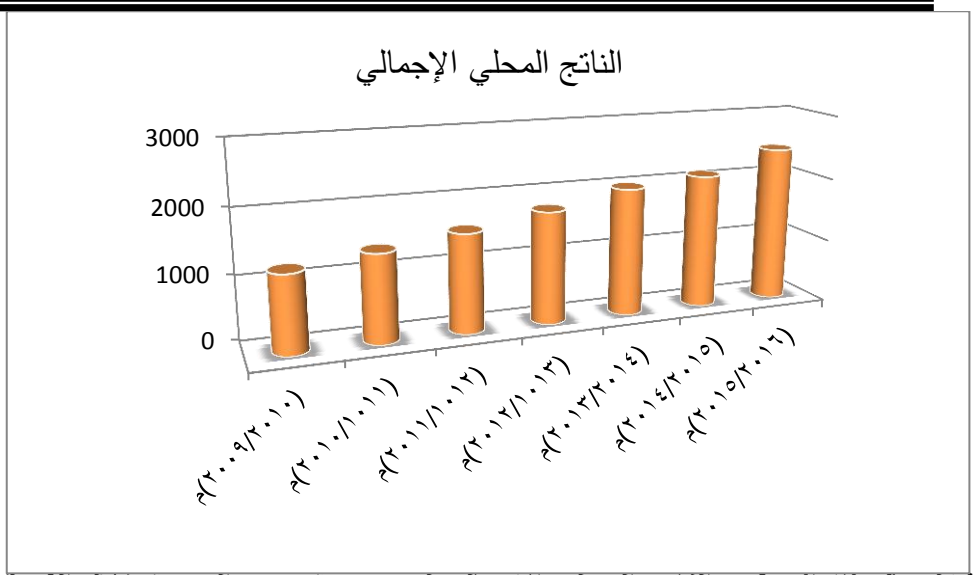

شكل رقم (٢-أ) تطور الناتج المحلي الإجمالي لجمهوريه مصر العربيه خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٦م)

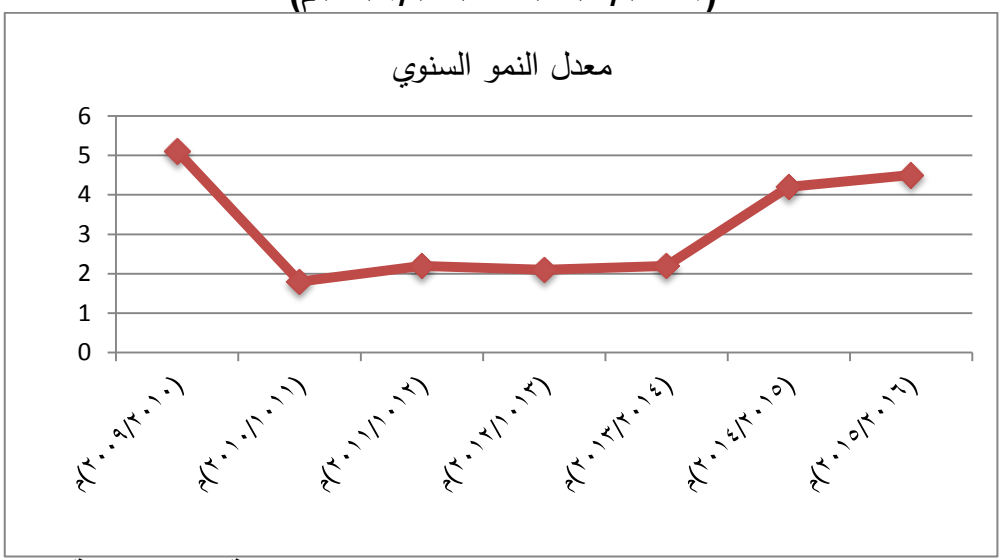

شكل رقم (٢-ب) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٦م)

شهدت الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠)، (٢٠١٠/٢٠١١)، عدة مستجدات اقتصادية وسياسية وجغرافية هامة على كافة الأصعدة الإقليمية والمحلية والدولية، انعكست بصورة جلية على أداء الاقتصاد الوطني ووتيرة التنمية. وذلك بفعل تداعيات أحداث ثورة ٢٥ يناير، والتي تجلت في حالات الاضطراب الأمني والاحتجاجات والمظاهرات الفئوية والمطالب والاعتصامات العمالية.

شهد الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيله لمعدلات نمو منخفضة (١,٨%) عام (٢٠١١/٢٠١٠)، عن السنوات الماضية (٥,١%) عام (٢٠١٠/٢٠٠٩)، وبالتالي انكمش الناتج الصناعي وتسجيله لمعدلات نمو منخفضة عن السنوات الماضية.

شهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعًا مجددًا من ١,٨% عام (٢٠١١/٢٠١٠) إلى ٢,٢% عام (٢٠١٢/٢٠١١)، وإن ظل متواضعًا قياسًا بالمعدلات المناظرة للسنوات السابقة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 1,54 تريليون جنيه خلال عام (٢٠١٢/٢٠١١)، مقابل حوالي ١,٣٧ تريليون جنيه في العام السابق، وهذا يفسر عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية خلال هذه الفترة. وقد بدأ الاقتصاد المصري في أعوام (٢٠١٥/٢٠١٤م)، (٢٠١٦/٢٠١٥م) في التعافي والنمو وتحسنت ثقة المستثمرين نسبيًا فيه، وذلك نتيجة للعديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية والتي منها إصلاح منظومة الدعم وخاصة الدعم في قطاع الطاقة، والبدء في تنفيذ العديد من المشروعات القومية الكبرى، وأيضًا حل عدد من المنازعات مع المستثمرين. وبالتالي ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٢% خلال عام (٢٠١٥/٢٠١٤م) مقابل معدل نمو ٢,٢% خلال العام السابق، كما حقق الناتج المحلي نمو بلغ ٤,٥% خلال عام (٢٠١٦/٢٠١٥م)، مقابل معدل نمو بلغ ٤,٣% في العام السابق.

ثانيًا- المقومات الأساسية لعملية التنمية الصناعية في الجمهورية:

(أ) استراتيجية التصنيع:

منذ أوائل الخمسينيات ظهر جدل واضح بالنسبة لاستراتيجية التصنيع بين مدرستين من مدارس النمو، الأولى تؤيد استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات مع فرض الحماية الجمركية لتدعيم الصناعات الوطنية الناشئة. والمدرسة الثانية هي التي تؤيد استراتيجية التصنيع من أجل التصدير. وقد ظلت الاستراتيجية الأولى سائدة طول فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، بينما بدأت الثانية تلقي اهتمامًا ملحوظًا من قبل الدول النامية مع نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وإن ظلت الاستراتيجية الأولى تلقي الاهتمام من جانب معظم الاقتصاديين في الدول النامية.

ولقد بدأت معظم الدول في تطبيق استراتيجية "إحلال الواردات" على عدة مراحل بدءا من تصنيع السلع الاستهلاكية البسيطة لتحل محل المستوردة والمشابهة لها كمرحلة أولى ثم تصنيع السلع الأكثر تعقيدًا من الناحية الصناعية كمرحلة ثانية وفي سبيل ذلك كانت

تلجا إلى فرض سياسات حمائية كالحماية الجمركية أو نظام الحصص لحماية صناعتها الناشئة أو لمنع الاستيراد في بعض الصناعات. وقد صاحب هذه الاستراتيجية بعض الجوانب السلبية التي تمثلت في خفض جودة المنتجات المحلية لضعف المنافسة مع منتجات العالم الخارجي وضعف الطاقات الإنتاجية لسبب محدودية السوق المحلية. كما أنها تستهلك كثير من الخامات والمواد الأولية التي كان يمكن توجيهها إلى التصدير وتوفير كميات من العملات الصعبة يمكن استغلالها في توفير احتياجات الدولة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية غير المتوفرة محليًا[١]. واتجهت مصر نحو الاستراتيجية الثانية (التصنيع من أجل التصدير) مع عدم التخلي عن الأولى لأن الاستراتيجية الثانية تحتاج إلى تكريس الجهود للتوفيق بين حركة التصنيع وحركة التجارة الخارجية واستيعاب تقنيات الإنتاج في الخارج بالإضافة إلى الحاجة للمعرفة التامة بظروف الطلب الخارجي ونوعية الأسواق الخارجية. وحققت هذه الاستراتيجية مزايا متعددة من أهمها التغلب على ضيق السوق المحلية والقيام بالمشروعات ذات الحجم الكبير وإدخال وسائل التقدم الفني والتكنولوجي الحديثة وغيرها.

القدرة الشرائية لسكان محافظات الجمهورية:

تعد القدرة الشرائية مقياس من المقاييس المهمة التي تستخدم في قياس حجم السوق، حيث ترتبط القدرة الشرائية في أي مجتمع بمدى الدخل للفرد، والتي عليها تتحد فاعلية السوق من عدمه، حيث تعكس القدرة الشرائية الجدول (٢) نصيب الفرد من الدخل العام، فكلما كان الدخل العام مرتفع كلما زادت القدرة الشرائية له، وحيث إن حجم السوق لا يقاس بعدد السكان وخصائصهم أو بالمساحة الجغرافية التي يشغلها فقط، وسهولة التنقل في إطارها، بل يقاس بالقوة الشرائية الحقيقية لهؤلاء السكان في إطار تلك المساحة، إذ إنه كلما ارتفعت القوة الشرائية الحقيقية للسكان كلما اتسعت قاعدة السوق، والعكس صحيح، حيث أن اتساع قاعدة السوق المحلية خاصة في مراحل التصنيع الأولى يشجع على الإسراع بعملية التنمية الصناعية أفقيًا ورأسيًا دون الحاجة إلى أسواق خارجية قد تشتد فيها المنافسة[٢].

(١) محمد محروس إسماعيل: اقتصاديات الصناعة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٧م، ص١٤.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب: الجغرافية الاقتصادية، الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٢، ص٨١٩.

جدول (٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١٥م

المحافظات	متوسط نصيب الفرد من الدخل
القاهرة	١٢٥١٦.٩
الإسكندريه	١٢٤١٩.٨
بورسعيد	١٠٢١٨.٦
السويس	٩١١٢.١
دمياط	١٠٤١٥.٧
الدقهليه	٩١١٧.٣
الشرقيه	٩٩١٦.٣
القليوبيه	٨٨١٦.٧
كفر الشيخ	٧٨١٩.٥
الغربيه	٨٩١٤.٥
المنوفيه	٧٩١٤.٨
البحيره	٨٩٩٠.٩
الجيزة	٩٧٨٠.٤
بنى سويف	٨١٨٠.٥
الفيوم	٦٢٣٤.٢
المنيا	٧١١٣.٣
اسيوط	٧٢١٤.٤
قنا	٦٨٩٠.٣
اسوان	٦٤٥٨.٩
البحر الاحمر	٥٤٩٨.٤
متوسط الناتج العام	٨٦٧٧.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥م.

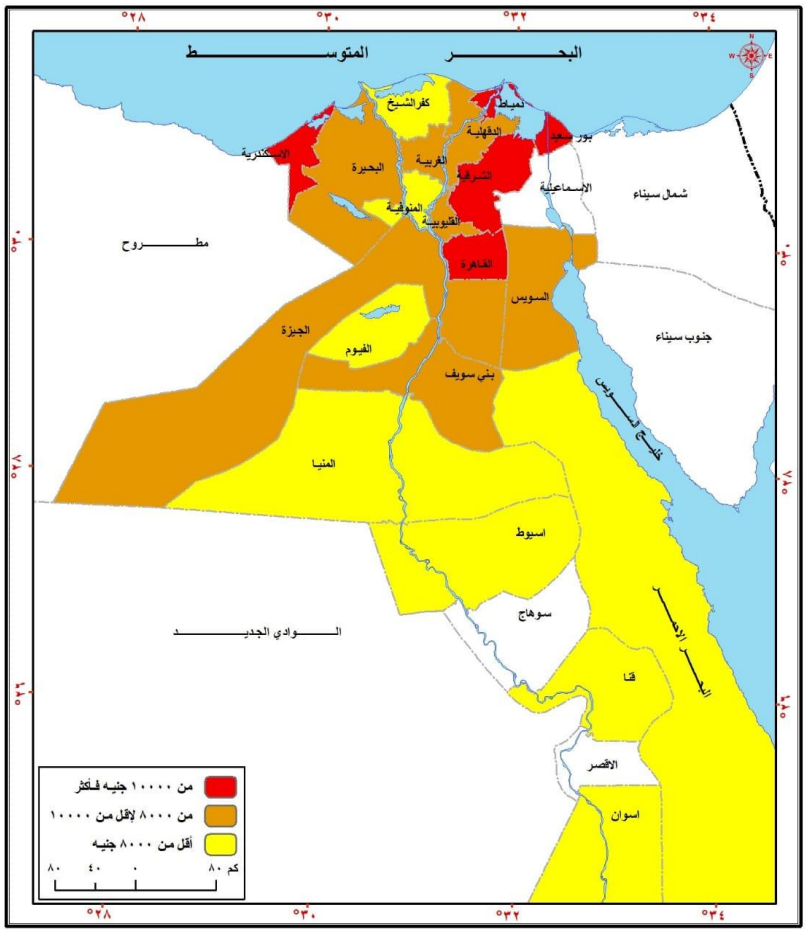

شكل (٣) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بمحافظات الجمهورية عام ٢٠١٥م

يتضح من الجدول (٢)، والشكل (٣) ما يلي:

- **بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى على مستوى الجمهورية نحو ٨٦٧٧,٢ جنيه[١]، وهو ما يعنى أن القدرة الشرائية للسكان متوسطة، ويمكن أن تؤدى إلى زيادة فرص الأسواق الواعدة بمحافظات الجمهورية.**
- **تصدرت محافظات القاهرة والإسكندرية؛ ودمياط، وبورسعيد؛ والشرقية المراكز الخمسة الأولى على التوالي من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى حيث بلغ نحو ١١٠٩٧,٥ جنيه، ويرجع ذلك إلى زيادة نسب العمل في الأعمال التجارية ذات العائد المرتفع، والأعمال الصناعية وجاءت باقي المحافظات بنسب متقاربة من حيث**

(١) وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية للجمهورية مطابع الأهرام التجارية عام ٢٠٠٦م ص٤٨-٥٢.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى حيث تتشابه ظروف العمل في باقي المحافظات، وأن كانت نسب المحافظات البعيدة عن العاصمة القاهرة أو عن الإسكندرية ميناء مصر الأول وثاني أهم مدنها مثل محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر قد انخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى نتيجة الاعتماد على الأعمال الأقل ربحًا مثل الأنشطة الحرفية البسيطة.

(ب) هيكل الصناعة:

ظهرت الحرف في مصر منذ القدم وكانت تتصف بالإنتاج المحدود الذي يشبع الاستهلاك المحلي من السلع المصنعة كصناعة المنسوجات الصوفية والسجاد ونسيج الشعر والأواني الفخارية والجلود وصناعة الحلى من الذهب والفضة والأدوات النحاسية، واستمرت هذه الصناعات لفترة طويلة من الزمن في ظل بساطة الحياة، وكانت منطقة خان الخليلي هو المكان الذي تتركز فيه هذه الصناعات في القاهرة في تلك الفترة(١).

ولم يكن للصناعات الحديثة أية وجود حتى دخول صناعة الزيت (البترول) فقد أوجدت صناعة البترول دخولاً جديدة ساهمت في رفع القوة الشرائية والاتجاه إلى استيراد احتياجات السكان من الخارج. ولم تصمد الصناعات المحلية البسيطة أمام مثيلتها المتطورة والمستوردة من الخارج وأخذت الأولى في الانقراض حتى ظهرت الصناعات الحديثة مع النصف الثاني من القرن العشرين.

ويعتمد الهيكل الصناعي في مصر على دعامتين أساسيتين أولهما قطاع الصناعات الأساسية (الثقيلة) وتعرف بالسلع الصناعية الرأسمالية كما في صناعات الحديد والصلب وعربات السكك الحديدية والجرارات الزراعية والإسمنت وتكرير البترول، وثانيهما قطاع الصناعات الأساسية (التحويلية) ويضم التصنيف الذي اتبعه دليل الصناعات لتقسيم أنواع الأنشطة الصناعية(٢)، وتتمثل في الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، وصناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية، وصناعة الورق والطباعة والنشر والمنتجات الورقية، الصناعات الكيماوية والمطاطية والبلاستيكية والبترولية، والصناعات المعدنية، الصناعات الكهربائية والهندسية، وصناعة مواد البناء والحراريات. ويعتبر هذا التصنيف متمشيًا مع الصورة الحديثة لأنشطة الإنتاج وبتفصيل يسمح بالمقارنة كما انه يتلاءم مع التصنيفات العالمية

(١) عايدة بشارة: التوطن الصناعي في الإقليم المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص٥٢.
(٢) محمد أحمد عبدالله: التخطيط الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، ص١١-١٢.

التي تأخذ بها هيئة الأمم المتحدة، وقد وضع هذا التصنيف تحت الاختبار في مشروعات الحصر الصناعي وأثبتت صلاحيته من جميع النواحي.

يوضح الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والصناعات التحويلية للناتج المحلي الإجمالي خلال خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠٠٩/٢٠١٠م) إلى (٢٠١٥/٢٠١٦م) ومنه يتضح ما يلي:

جدول (٣) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والصناعات التحويلية للناتج المحلي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠م- ٢٠١٥/٢٠١٦م)

القطاع / السنه	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦
الصناعات التحويليه	١٥,٩	١٦,١	٩,٢	١٠,٦	٧,٩	١٢,٨	١٢,٥
تجارة الجمله والتجزئه	١٢,٥	٨,٧	٤,١	٣,٢	٤,٧	٤,١	٩,٥
التشييد والبناء	١٢,٥	٩,٩	١٧,٠	١٥,٩	١٥,٦	١١,٨	١٣,٥
المطاعم والفنادق السياحيه	٩,٣	٤,٣	٢,٣	٢,٧	١,٥	١٠,٥	١٠,٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٠,٢	١٤,٣	٦,٦	٨,٢	٥,٩	٥,٦	٦,٠
النقل والتخزين	٥,٧	٤,٤	١٢,٧	٨,٩	٥,٧	٦,٣	٦,٥
الزراعه والري	٩,٠	١٨,١	٢,٢	٣,٤	٤,٤	١٠,٤	١٠,٠
الصناعات الاستخراجيه	٢,٤	٤,٢	٢٥,٣	٢٤,١	٤٢,٣	١٥,٥	٩,٦
القطاعات الاخرى	٢٢,٥	٢٠,٠	٢٠,٦	٢٣,٠	٢٤,٣	٢٣,٠	٢١,٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي: تقارير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، السنوات المذكورة.

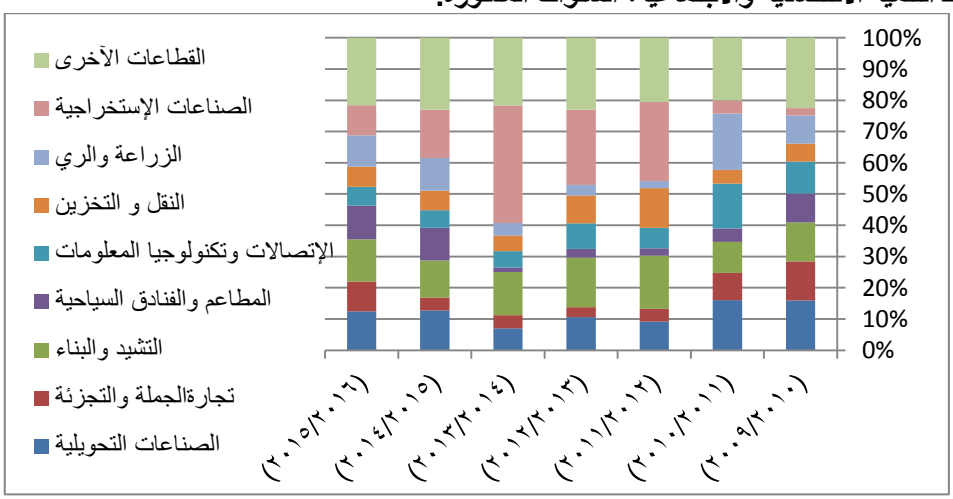

شكل رقم (٤) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية والصناعات التحويلية للناتج المحلي

خلال خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠م - ٢٠١٥/٢٠١٦م)

يتضح من خلال تحليل الجدول رقم (٣) والخاص بالأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي أثر الأداء السلبي لقطاعي الصناعات التحويلية وقطاع السياحة خلال فترات خطط التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تمر به البلاد في تلك الفترة.

حققت كافة القطاعات معدلات نمو موجبة وسالبة ومتقاربة، مما يؤكد عدم الاستقرار الاقتصادي خلال تلك الفترة، ويظهر ذلك في تواضع أداء قطاع الصناعة بشقيه التحويلي والاستخراجي مسجلاً معدلات نمو بالغة التدني ، الأمر الذي حال دون بلوغ معدلات نمو اقتصادي أكثر ارتفاعًا عن السنوات السابقة.

خلال تلك الفترة يتضح أن قطاع التشييد والبناء كان من أكثر القطاعات ثباتًا ومساهمةً في عملية النمو الاقتصادي، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم منتجات بعض مواد البناء مثل الإسمنت خلال تلك الفترة، يليه قطاع الصناعات التحويلية، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وربما يرجع ذلك إلى نمو نشاط الموانئ المصرية وزيادة الواردات من السلع المختلفة في تلك الفترة.

وقد بدأ قطاع السياحة خلال الفترة (٢٠١٥/٢٠١٦م)، يستعيد عافيته فور تخطيه الأزمة، في حين سجل قطاع الصناعات الاستخراجية تراجعًا في معدلات النمو نتيجة لتراجع أسعار البترول العالمية؛ لذلك عملت الحكومة خلال هذه الفترة على دفع عجلة الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال استكمال الإصلاحات التشريعية المرتبطة بتحسين بيئة الاستثمار كقانون الاستثمار من خلال إتاحة مناخ محفز وعادل لجميع المستثمرين(١).

(ج) الصناعات التحويلية:

يطلق على الصناعات التحويلية عادة لفظ الصناعة Industry، وهي تدخل ضمن ما يعرف باسم جغرافية الصناعة، وهي أحد فروع الجغرافيا الاقتصادية والتي تهتم بدراسة الصناعة من حيث توزيعها الجغرافي والعوامل المؤثرة فيها والتي تعرف باسم مقومات التوطن الصناعي(٢). والصناعات التحويلية Manufacturing Industry،

(١) وزارة التخطيط، مصر ٢٠٣٠: تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٦/٢٠٥)، نوفمبر ٢٠١٦، ص١٣.

(٢) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٨م، ص٩٥.

هي تحويل المادة الخام من صورتها الأولية إلى صورة أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ورغباته، وقد اتسع مفهومها ليشمل كافة العمليات والوسائل الميكانيكية والكيمائية والطبيعية التي تتعرض لها المادة الخام المتنوعة الزراعية والحيوانية والمعدنية لتغير شكلها، ولجعلها صالحة لاستخدامات جديدة، لذا هي صناعات معقدة تتأثر بظروف كثيرة(١).

ويوضح الجدول رقم (٤) والشكل (٥) التطور الإجمالي للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧م) ومنه يتضح ما يلي:

جدول (٤) التطور الإجمالي للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)

المتغير / السنة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج مليار جنية	التكاليف الاستثمارية مليار جنيه	عدد العمال	الأجور مليارجنيه
٢٠١١	٣٢٧٧٣	١١٩٥,٥	٤٩٤,١	١٨١٠٦٦٨	٢٤,٨
٢٠١٢	٣٣٧٩٣	١٢٣١,٩	٥٣٥,٦	١٨٥١٧٤٦	٢٦,١
٢٠١٣	٣٤٢٧٧	١٢٦١,٩	٥٤٨,٦	١٨٧٧١١٧	٢٦,٦
٢٠١٤	٣٥٠٤١	١٣١٨,١	٥٧٣,٥	١٩١٧٤٣٧	٢٧,٣
٢٠١٥	٣٥٩٢١	١٣٧٤,٠	٦١٦,٩	١٩٥٨٤٦١	٢٨,٠
٢٠١٦	٣٦٩٦٨	١٤٢٥,٠	٦٣٥,٤	١٩٩٣٩٠١	٢٨,٦
٢٠١٧	٣٨٢٧٩	١٥٣٤,٧	٦٥٦,٢	٢٠٣٣٦٦٢	٢٩,٥
معدل النمو	%٢,٦٢	%٤,٢٥	%٤,٨٤	%١,٩٥	%٢,٩٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات وزارة التجارة والصناعة: قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، التقرير النهائي لاتجاهات الصناعات التحويلية في مصر، السنوات الذكورة، ٢٠١٨م.

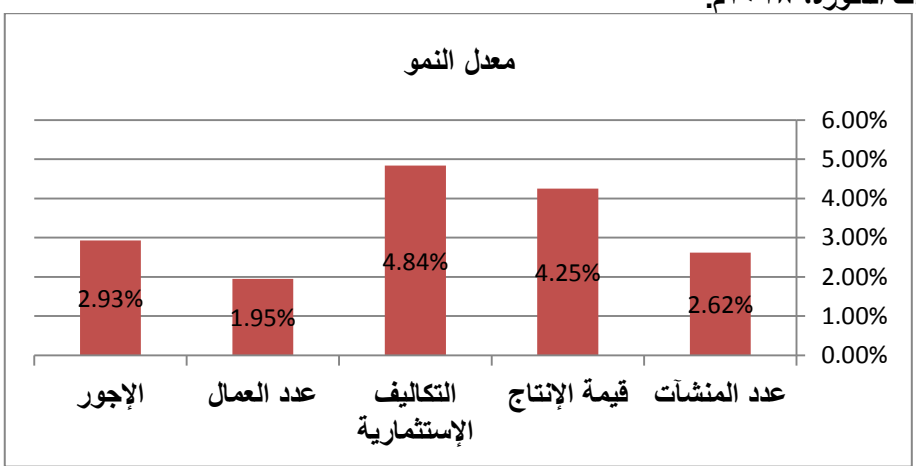

شكل رقم (٥) التطور الإجمالي لمعدلات النمو للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)

(١) محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٠-١١.

- بلغ معدل النمو الإجمالي لعدد منشآت الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م) نحو ٢,٦٢%، حيث وصل إجمالي عدد المنشآت عام ٢٠١٧م، إلى نحو ٣٨٢٧٩ منشأة، مقابل ٣٢٧٧٣ منشأة عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي لقيمة إنتاج الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)، نحو ٤,٢٥% حيث بلغ إجمالي قيمة الإنتاج، نحو ١,٥٣ تريليون جنيه عام ٢٠١٧م، مقابل نحو ١,١٩ تريليون جنيه عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م)، نحو ٤,٨٤% حيث وصل إجمالي التكاليف الاستثمارية، نحو ٦٥٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٧م، مقابل ٤٩٤,١ مليار جنيه عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م)، نحو ١,٩٥% حيث وصل إجمالي عدد العاملين، إلى ٢,٠٣ مليون عامل عام ٢٠١٧م، مقابل ١,٨١ مليون عامل عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي لقيمة الأجور للعاملين بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة من (٢٠١١ حتى ٢٠١٧م)، ٢,٩٣% حيث وصل إجمالي قيمة الأجور عام ٢٠١٧م، إلى نحو ٢٩,٥ مليار جنيه، مقابل ٢٤,٨ مليار جنيه عام ٢٠١١م.

توزيع المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية:

يوضح الجدول (٥) والشكل (٦) إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧) ومنه يتضح ما يلي:

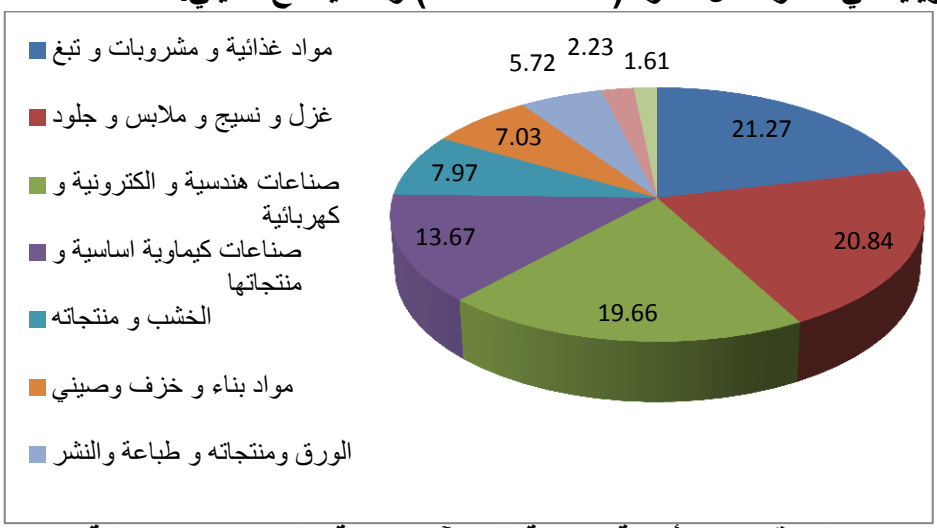

شكل رقم (٦) الأهمية النسبية للمنشآت العاملة بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧م)

جدول (٥) إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٧م)

القطاع الصناعي / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الأهمية النسبية%	معدل النمو%
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٦٨٢٧	٧١٤٢	٧٢٥٨	٧٤٠٠	٧٦٠٣	٧٨٣٩	٨١٤٣	٢١,٢٧	٣,٠
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٧١٢٥	٧٢٥٩	٧٣٢٩	٧٤٦٧	٧٦٠٠	٧٧٥٥	٧٩٧٨	٢٠,٨٤	١,٩
الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية	٦٤٣٠	٦٥٩٤	٦٦٩٢	٦٨٧١	٧٠٣١	٧٢٤٦	٧٥٢٥	١٩,٦٦	٢,٧
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها	٤١٤٠	٤٣٤١	٤٤٢٨	٤٥٦٩	٤٧٦٩	٤٩٩٠	٥٢٣٣	١٣,٦٧	٤,٠
صناعة الخشب ومنتجاته	٢٧٩٧	٢٨٤١	٢٨٦١	٢٨٨٧	٢٩٢٢	٢٩٨٥	٣٠٥١	٧,٩٧	١,٥
صناعة مواد البناء والخزف والصيني	٢٣٠٣	٢٣٨٦	٢٤٣٤	٢٥٠٦	٢٥٥١	٢٦١٧	٢٦٩٠	٧,٠٣	٢,٦
صناعة الورق ومنتجاته وطباعة والنشر	١٨٨٦	١٩٣٣	١٩٧٠	٢٠١٠	٢٠٦٣	٢١١٥	٢١٨٩	٥,٧٢	٢,٥
الصناعات المعدنية الأساسية	٦٧٧	٧٠٧	٧١٢	٧٢٤	٧٧٨	٨١٥	٨٥٤	٢,٢٣	٣,٩
صناعات تحويلية أخرى	٥٨٨	٥٩٠	٥٩٣	٥٩٧	٦٠٤	٦٠٦	٦١٦	١,٦١	٠,٨
الإجمالي	٣٢٧٧٢	٣٣٧٩٢	٣٤٢٧٧	٣٥٠٤١	٣٥٩٢١	٣٦٩٦٨	٣٨٢٧٩	١٠٠	٢,٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٨م.

- احتلت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ المرتبة الأولى بنحو ٨١٤٣ منشأة، وبأهمية نسبية بلغت نحو ٢١,٢٧% من إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م، ثم جاءت صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود في المرتبة الثانية بـ٧٩٧٨ منشأة، وبأهمية نسبية نحو ٢٠,٨٤%، وفي المرتبة الثالثة جاءت الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بـ٧٥٢٥ منشأة، وبأهمية نسبية نحو ١٩,٦٦% من إجمالي عدد المنشآت العاملة بالصناعات التحويلية في مصر.
- جاءت كل من الصناعات الكيماوية الأساسية ومنتجاتها (٥٢٣٣ منشأة)، وصناعة الخشب ومنتجاته (٣٠٥٥ منشأة)، في المرتبتين الرابعة والخامسة بأهمية نسبية ١٣,٦٧%، ٧,٩٧% على التوالي من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية في مصر.

التوزيع القطاعي لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية:

يوضح الجدول (٦) والشكل (٧) التوزيع القطاعي لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧م)، ومنه يتضح ما يلي:

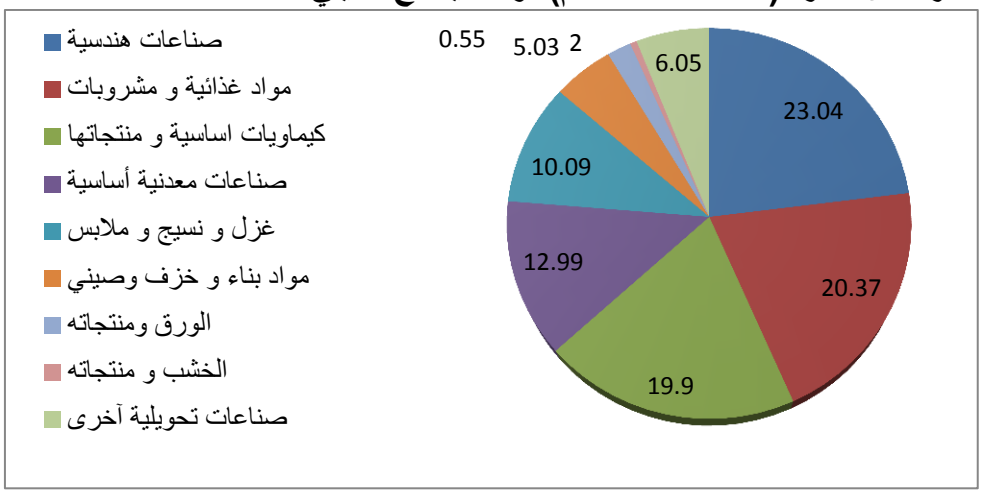

شكل رقم (٧) الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م)

جدول رقم (٦) التوزيع القطاعي لقيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٧م) (مليار جنيه)

السنة / الصناعة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الاهمية النسبية %	معدل النمو %
الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية	٢٩٢,٥	٢٩٧,٣	٢٩٩,٧	٣٢٧,٢	٣٣٥,٣	٣٤٦,٦	٣٥٣,٦	٢٣,٠٤	٣,٢
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٣٨,٤	٢٤٩,٠	٢٥٦,٣	٢٦٥,٤	٢٨٠,٩	٢٩٣,١	٣١٢,٦	٢٠,٣٧	٤,٦
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٢٤٩,٩	٢٥٧,٠	٢٦٦,٢	٢٧٤,٦	٢٨٩,٨	٢٩٦,٠	٣٠٥,٣	١٩,٩٠	٣,٤
الصناعات المعدنية الاساسية	١٤٠,٢	١٤٣,٥	١٤٣,٦	١٤٥,٧	١٥٦,٧	١٧١,٣	١٩٩,٤	١٢,٩٩	٦,٠
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٩٩,٢	١٠١,٦	١٠٥,١	١٠٧,٧	١١١,٠	١١٥,٩	١٥٤,٨	١٠,٠٩	٧,٧
صناعة مواد البناء والخزف والصيني	٥٧,٥	٦١,٩	٦٧,٢	٧٢,١	٧٣,٣	٧٤,٣	٧٧,١	٥,٠٣	٥,٠
صناعة الورق ومنتجاته	١٩,٤	٢٢,٥	٢٤,٥	٢٥,٦	٢٦,٩	٢٧,٦	٣٠,٧	٢,٠٠	٧,٩
صناعة الخشب ومنتجاته	٦,٨	٦,٩	٧,٢	٧,٤	٧,٧	٨,٠	٨,٤	٠,٥٥	٣,٥
صناعات تحويلية اخرى	٩١,٤	٩٢,١	٩٢,١	٩٢,٤	٩٢,٤	٩٢,٥	٩٢,٨	٦,٠٥	٠,٣
الإجمالي	١١٩٥,٥	١٢٣١,٩	١٢٦١,٩	١٣١٨,١	١٣٧٤,٠	١٤٢٥,٠	١٥٣٤,٧	١٠٠	٤,٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٨م.

- احتلت الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية المرتبة الأولى بنحو ٣٥٣,٦ مليار جنيه، وبأهمية نسبية ٢٣,٠٤% من إجمالي قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م، تليها كل من صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو (٣١٢,٦ مليار جنيه)، والصناعات الكيماوية الأساسية ومنتجاتها بنحو (٣٠٥,٣ مليار جنيه)، في المرتبتين الثانية والثالثة وبأهمية نسبية ٢٠,٣٧%، ١٩,٩٠% على التوالي من إجمالي قيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م.
- جاءت كل من الصناعات المعدنية الأساسية (١٩٩,٤ مليار جنيه)، والغزل والنسيج والملابس والجلود (١٥٤,٨ مليار جنيه) في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، وبأهمية نسبية ١٢,٩٩%، ١٠,٩% على التوالي من إجمالي قيمة الإنتاج للصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م.

التوزيع القطاعي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية:

يوضح الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨) التوزيع القطاعي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧م)، ومنه يتضح ما يلي:

جدول (٧) التوزيع القطاعي للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٧م) (مليار جنيه)

الصناعة / السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الأهمية النسبية%	معدل النمو%
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	١٢٣,٨	١٤٦,٧	١٤٩,٣	١٥٢,٧	١٦٩,٩	١٧٢,٧	١٧٥,٧	٢٦,٧٨	٦,٠
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	١٠٣,١	١٠٩,٧	١١٢,٦	١١٦,٩	١٢١,٨	١٢٦,٢	١٣٣,٢	٢٠,٢٩	٤,٤
الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية	٧٢,٧	٧٤,٠	٧٥,٢	٨٧,١	٩٠,٠	٩٢,٧	٩٥,١	١٤,٤٩	٤,٦
الصناعات المعدنية الأساسية	٦٠,٦	٦١,٢	٦١,٣	٦١,٩	٦٩,١	٧٤,٤	٧٧,٢	١١,٧٧	٤,١
صناعة مواد البناء والخزف والصيني	٥٤,٥	٥٩,٨	٦٣,٧	٦٦,٥	٦٧,٨	٦٨,٧	٧٠,٣	١٠,٧٢	٤,٣
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٥٠,٧	٥٢,٦	٥٣,٦	٥٤,٩	٦٤,١	٦٥,٦	٦٧,٧	١٠,٣١	٤,٩
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٥,٨	١٨,١	١٩,٢	١٩,٨	٢٠,٣	٢١,٠	٢٢,٦	٣,٤٤	٦,٢
صناعة الخشب ومنتجاته	٤,١	٤,٢	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٥,٠	٠,٧٦	٣,١
صناعات تحويلية أخرى	٨,٨	٩,٢	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٣	٩,٤	١,٤٣	١,٠
الإجمالي	٤٩٤,١	٥٣٥,٦	٥٤٨,٦	٥٧٣,٥	٦١٦,٩	٦٣٥,٤	٦٥٦,٢	١٠٠	٤,٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٨م.

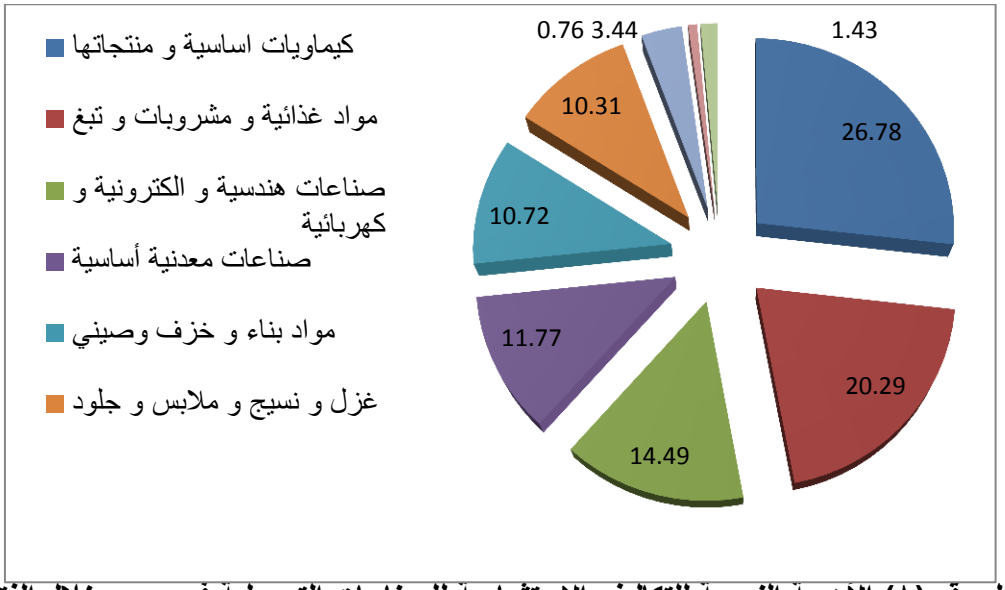

شكل رقم (٨) الاهمية النسبية للتكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٧م)

- **احتلت الصناعات الكيماوية ومنتجاتها المرتبة الأولى بنحو ١٧٥,٧ مليار جنيه وبأهمية نسبية ٢٦,٧٨% من إجمالي التكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م، ثم جاءت في المرتبة الثانية الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو ١٣٣,٢ مليار جنيه، وبأهمية نسبية ٢٠,٢٩% من إجمالي التكاليف الاستثمارية، وجاءت في المرتبة الثالثة الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية بنحو ٩٥,١ مليار جنيه وبأهمية نسبية ١٤,٤٩% من إجمالي التكاليف الاستثمارية.**
- **جاءت كل من الصناعات المعدنية الأساسية (٧٧,٢ مليار جنيه)، ومواد البناء والخزف والصيني (٧٠,٣ مليار جنيه)، في المرتبتين الرابعة والخامسة، وبأهمية نسبية (١١,٧٧%، ١٠,٧٢%) على التوالي من إجمالي التكاليف الاستثمارية للصناعات التحويلية عام ٢٠١٧م.**

التوزيع القطاعي للعاملين بالصناعات التحويلية:

يوضح الجدول (٨) والشكل (٩) التوزيع القطاعي للعاملين بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧م)، ومنه يتضح ما يلي:

جدول رقم (٨) التوزيع القطاعي للعاملين بالصناعات التحويلية
في مصر خلال الفترة (٢٠١١ -٢٠١٧م)

البيان / الصناعة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الأهمية النسبية %	معدل النمو %
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٤٩٠٨٠٨	٤٩٨٦٦٩	٥٠٥١٩١	٥١١٩٨٤	٥١٩٩٨٦	٥٢٨١٥٩	٥٤٠٧٦٧	٢٦,٥٩	١,٦
الصناعات الكيماويات ومنتجاتها	٣٢٧٦١٨	٣٣٦٥٧٣	٣٤١٢٧٠	٣٤٩٤٨٩	٣٥٦١٠١	٣٦١٢٦٠	٣٦٦٢٠٩	١٨,٠١	١,٩
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١٤٩١٥	٣٢٥٦٦٩	٣٣١١٩١	٣٣٧٤٠٤	٣٤٥٢٠٠	٣٥١٢١٨	٣٦٠٢٠٤	١٧,٧١	٢,٣
الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية	٣٠٩٣٣٩	٣١٣٦٩٠	٣١٦٤٢٦	٣٢٤٧١٤	٣٣١٤٧٨	٣٣٧٦١٢	٣٤٣٤٤١	١٦,٨٩	١,٨
صناعة مواد البناء والخزف والصيني	١٦٦٠٩٥	١٧١١٨٢	١٧٣٦٥٠	١٨١١١٣	١٨٣٥٩٠	١٨٦٠٤٧	١٨٨٩٢٦	٩,٢٩	٢,٢
الصناعات المعدنية الأساسية	٧٨٦٩٣	٧٩٧٣٥	٨٠١٤٤	٨٠٦٧٧	٨٥٧٥٤	٨٨٦٤٨	٨٩٩٣٨	٤,٤٢	٢,٣
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٧٤٢١٦	٧٦٦٦٥	٧٨٧٣٤	٨٠٨٢٦	٨٤٢١٥	٨٧٢٦٤	٨٩٢٠٧	٤,٣٩	٣,١
صناعة الخشب ومنتجاته	٣٨٨٩٣	٣٩٤٣٥	٤٠٢١٧	٤٠٩٣٨	٤١٧٣٢	٤٢٨٦١	٤٣٧٦٥	٢,١٥	٢,٠
صناعات تحويلية أخرى	١٠٠٩١	١٠١٢٨	١٠٢٥٨	١٠٢٩٢	١٠٤٠٥	١٠٧٣١	١١٢٠٥	٠,٥٥	١,٨
الإجمالي	١٨١٠٦٦٨	١٨٥١٧٤٦	١٨٧٧١١٧	١٩١٧٤٣٧	١٩٥٨٤٦١	١٩٩٢٩٠١	٢٠٣٣٦٦٢	١٠٠	١٢,٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، القاهرة ٢٠١٨م.

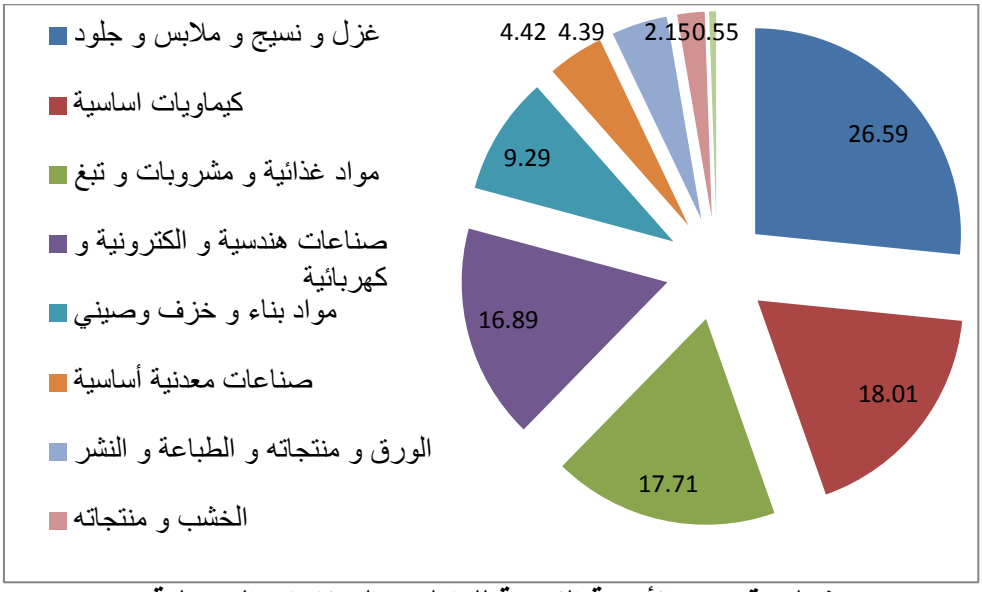

شكل رقم (٩) الأهمية النسبية للعاملين بالصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٧م)

- **احتلت صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود المرتبة الأولى بنحو ٥٤٠,٨ ألف عامل، وبأهمية نسبية ٢٦,٥٨% من الإجمالي التراكمي لعدد العاملين بالصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م، ثم جاءت الصناعات الكيماوية ومنتجاتها في المرتبة الثانية بنحو ٣٦٦,٢ ألف عامل، وبأهمية نسبية ١٨,٠١% من إجمالي عدد العاملين بالصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م، وجاء في المرتبة الثالثة صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ بنحو ٣٦٠,٢ ألف عامل، وبأهمية نسبية ١٧,٧١% من إجمالي العاملين بالصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م.**
- **جاءت الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية في المرتبة الرابعة بنحو ٣٤٣,٤ ألف عامل وبأهمية نسبية ١٦,٨٩% من إجمالي العاملين بالصناعات التحويلية، وفي المرتبة الخامسة جاءت صناعة مواد البناء والخزف والصيني بنحو ١٨٨,٩ ألف عامل، وبأهمية نسبية ٩,٢٩% من إجمالي العاملين بالصناعات التحويلية في مصر عام ٢٠١٧م.**

ثالثًا – الموقع الصناعي وآليات التنمية الصناعية في مصر:

(أ) عوامل الموقع:

لم تعد الصناعة تتعامل مع الحيز المكاني الذي تتواجد فيه على أساس الربح والخسارة وفق إمكانيات ذلك الحيز فحسب، وإنما أيضًا في مدى تفاعلها في استغلال هذه الإمكانيات

وتطويرها بما يخدم الأداء الوظيفي لمكونات ذلك الحيز اقتصاديًا واجتماعيًا، وإذ أريد للصناعة أن تسهم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فأنه يفترض أن تبني خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأفضل والكفء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة. وأهم متطلبات ذلك هو الاختيار السليم لمواقع المشاريع الصناعية على وفق هذه الموارد والإمكانات، لما للموقع من تأثير على كلف الإنتاج وخاصة تكاليف نقل مستلزمات العملية الإنتاجية[١].

[١] المواد الخام:

تختلف المادة الخام التي تدخل في الصناعة من صناعة إلى أخرى، فقد ترجع هذه المادة إلى أصل زراعي أو حيواني أو معدني، وقد تكون نصف مصنعة مثل غزل القطن والصوف والسكر الخام والحديد الزهر، وقد تكون تامة الصنع.[٢]، وتختلف الصناعات اختلافًا كبيرًا من ناحية الاستجابة للتوطن بجوار المادة الخام التي تستخدمها، فبعض الصناعات التي تستجيب لموادها الخام تتوطن عادة في المناطق التي تتوفر فيها هذه الخامات، أما بعضها الآخر فقد تتوطن مستقلة عن موادها الخام، والصناعات التي تتأثر في توطنها بتوفير المواد الخام المستخدمة تظهر لها مزايا لا يمكن إنكارها، فهي عادة تحتوي على خصائص واضحة منها أن وزن المواد بالنسبة للعامل الواحد مرتفعة، وأن تكاليف العمال بالنسبة للتكاليف الكلية منخفضة أيضا، وأن قيمة المادة الخام والإنتاج للطن الواحد منخفض كذلك، ومثل هذه الخصائص تنطبق على الصناعات التي تستخدم كميات كبيرة من مواد ضخمة ثقيلة الوزن، ومن خامات رديئة النوع.

[٢] السوق:

يُعد السوق من أهم العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في دول العالم الثالث (ومن بينهم مصر)، فالدول الأكثر فقرًا ليس لديها سوق كبيرة نظرًا لانخفاض دخل الأفراد، وعدم وجود أسواق محلية لا يساعد على نمو الصناعات ذات الإنتاج الكبير. إلا أن ذلك لا يعتبر في الوقت الحاضر معوقًا للنمو الصناعي، فمن الممكن التغلب على مشكلة السوق المحلي بالتصدير[٣]، وتوزيع منتجات الصناعة أحد أركان عملية الإنتاج، وظاهرة التسويق وما يرتبط بها من عمليات التوزيع ظاهرة تتميز بها الصناعة الحديثة، والسوق إما محلية أو خارجية،

(1) Zajda, ZBIGNIEW, The Economic problems of Location industrial Plants in Spatial Planning and Policy, Warsaw, 1974, pp. 119-120.

(٢) علي أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م، ص٣٧٩.

(٣) راجيش شاندرا: التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة محمد محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٥٠.

وكلاهما يلعب دورًا اقتصاديًا بارزًا في الإنتاج والاستهلاك على السواء.

وجذب المدن المصرية لسكان الجمهورية كبير للغاية، نظرًا لأن الأراضي الزراعية في مصر محدودة ولا تزيد بمعدل زيادة السكان أو تزايد معدل القوى العاملة، ولذلك كان من الطبيعي أن تجذب هذه المدن الكثير من الصناعات والخدمات كما يزداد فيها السوق اتساعا، وأن معدل الزيادة السكانية مرتفع في كثير من المحافظات الريفية، وتعتبر القاهرة والإسكندرية من أكبر مراكز تجمع سكاني، وسكانهما في ازدياد مستمر(١).

[٣] العمالة:

تعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسؤول عن الأداء في العمليات الصناعية، ويمكن القول بأنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصرًا مهمًا من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي، ويتوقف تأثير هذا الجذب على عدد عوامل أهمها، كثافة السكان، حجم العمالة المتوفرة على مستوى تدريبها، مناطق استقرارها، تكلفة الحالة الصناعية، ومدى كفاية أساليب استخدام الأرض القائمة لفترة العمل المتاحة بالمنطقة(٢).

ومن حيث أثر الأيدي العاملة علي الصناعة نجد أنها تختلف من صناعة غلى أخرى، فهناك نوعان(٣).

الأول: صناعة كثيفة العمل: وتمثل تكلفة العمل جزء كبير من إجمالي تكاليف الإنتاج، وتعتمد هذه الصناعة على العمالة الماهرة، وتنتج كميات قليلة من السلع ذات قيمة عالية مثل الحاسب الآلي والكاميرات والساعات وغيرها.

الثاني: الصناعات التي تعتمد على عدد كبير من العمالة غير الماهرة، حيث تميل هذه الصناعات إلى التوطن في المناطق الريفية، حيث يمكن للمنشآت الصناعية الحصول على العمالة الرخيصة وتدريبها، وتكون النتيجة المزيد من الأرباح الكبيرة لهذه المنشآت الصناعية.

[٤] الوفورات الاقتصادية:

إن توطن عدد من المنشآت الصناعية في منطقة واحدة يترتب علية توفير سوق واسعة للعمال المهرة والخبرات والكفاءات، والعديد من مشروعات البنية الأساسية فضلاً عن

(١) أحمد عبدالله: التخطيط الصناعي، مرجع سابق، ص١٩٩-٢٠٠.
(٢) إبراهيم شريف وأخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨١م، ص٧٢٧٩.
(3) Sanders, R.L., Industrial Geography, University of Texas, Austin 2002, pp. 28-33.

انخفاض تكلفة النقل وهو ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية External Economies، الناتجة عن مزايا التوطن الصناعي من جهة أخرى، وإذا كانت هذه المنشآت الصناعية تتبع أسلوب الإنتاج الكبير، فإن مزاياه الناتجة عن قانون الغلة المتزايد، فضلاً عن الوفورات الأخرى الفنية والتجارية والمالية والتي تعرف جميعًا بالوفورات الداخلية Internal Economies[١]. وينبغي التميز بين الوفورات الداخلية والوفورات الخارجية، علمًا أن الأخيرة لم تكن سوى جزء من الأولى. وعرفت أيضًا بأنها المنافع التي يحصل عليها منتج من منتج أخر دون أن يتحمل أي كلفة مقابل الحصول عليها، وليس بالضرورة أن يكون هناك أي طلب خاص عليها من قبل ذلك المنتج[٢].

ومما لاشك فيه أن هذه الوفورات الخارجية والداخلية متوفرة في العديد من المدن والمناطق الصناعية الجديدة التي تضم عدد كبير من المنشآت الصناعية ذات الإنتاج الكبير والمتخصصة في جملتها في القطاعات الصناعية المختلفة، والتي كانت سببا في جذب العديد من المستثمرين للاستثمارات المحلية والأجنبية.

[٥] النقل:

توجد علاقة طردية بين شبكات النقل والنشاط الاقتصادي فكلما توافرت شبكات النقل ساعد ذلك على الاستغلال الاقتصادي والعكس صحيح[٣]؛ لذا أصبحت عملية النقل في أصلها جزءًا من العملية الاقتصادية في معناها الواسع، ونستطيع القول أنها خدمة تنظم العلاقة السوية بين الإنتاج والاستهلاك[٤]. وتعتبر الطرق البرية والسكك الحديدية والمجاري المائية أهم وسائل النقل لمعظم الصناعات، ولذلك فإن من الضروري أن تتوفر للموقع الصناعي وسيلة نقل واحدة على الأقل[٥].

أصبحت تكلفة النقل في الآونة الأخيرة ذات أهمية وفاعلية متناقصة في التوطن الصناعي وذلك بسبب التقدم التكنولوجي. باستثناء مجموعة الصناعات ذات الخامات الضخمة والفاقدة للوزن. وذات المنتجات الكبيرة الحجم فلا تزال تكلفة النقل تشكل العامل الحاسم والمسيطر على توطنها وخاصًا الصناعات التي تنتظم عادةً في مصانع كبيرة، وغالبًا ما تقع

---

(١) أحمد أبو إسماعيل وسامي خليل محمد: الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ص٢٧٢-٢٧٥.

(2) Maurice FLAMANT, "Concept et usage des economies externs", R.N.P., Jan. 1964.

(٣) سعيد عبده: أسس جغرافية النقل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١٥١.

(٤) صلاح الدين الشامي: النقل دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م، ص٦٦.

(٥) حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥م، ص٦٥.

متجاورة، بسبب العلاقات والترابطات بكل مختلف مصانعها(١).

ومن الجدير بالذكر أن الاتجاهات الموقعية المعاصرة للصناعات حرة التوطن، غدت تذهب بعيدًا عن قيود الخامات والسوق متأثرة بقوة جذب ثلاثة عوامل رئيسية، تمارس تأثيرًا قويًا ومتزايدًا، وهذه القوى الثلاثة الجاذبة هي البنية الأساسية المتاحة، والوفورات الداخلية والخارجية، ثم الترابطات والعلاقات الوظيفية. وقد استقر الجدل على أن مواقع الصناعات الحرة في توطنها تنحصر داخل إطار واسع من المواقع الصناعية، وتكون مصانع هذه الصناعات بداخلها على درجات متباينة من حرية الموقع(٢).

(ب) عوامل الموضع:

من الصعوبة بمكان أن يتم الفصل بين عوامل الموقع الإقليمي و عوامل الموضع المحلي في أغلب الأحيان، إذ كثيرًا ما يؤثر العامل الواحد في اختيار موقع المصنع وموضعه المحلي في آن واحد، كموقع محطات الطاقة في المدن، وكذلك طرق النقل الرئيسية، ومداخلها الخاصة للمدن. وهكذا، ومن أبرز العوامل المؤثرة في اختيار مواضع المصانع المياه العذبة ومساحات الأرض الفضاء.

[١] المياه العذبة:

تمثل المياه العذبة خاصةً النقية مدخلاً رئيسيًا في العديد من العمليات والمراحل الصناعية الحديثة، فضلاً عن كونها مادة خام حيوية فإنه يدخل كمادة مساعدة تستخدم في عمليات التبريد والتنظيف وتوليد البخار والتدفئة والشرب ومكافحة الحريق. كما تقدم الأنهار والترع الموجودة في جمهورية مصر العربية أرخص طرق النقل كلفة، ومصدرًا جيدًا لتوليد الطاقة الكهرومائية، وأحيانًا يساء استخدامها فتستغل كمصارف لمخلفات المصانع. ومع هذا اتسعت قوة جذب الأنهار والترع خاصةً الملاحية لمواضع الصانع، فانجذبت إليها الصناعات التحويلية ذات الحاجة الكبيرة إلى مياهها العذبة(٣). وكانت صناعة الغزل والنسيج من الصناعات التي انجذبت إلى مواضع الجبهات المائية منذ بداية الثورة الصناعية.

[٢] مساحات الأرض الفضاء:

غدت الأرض مساحة ونوعية وكلفة تمثل واحدًا من المحددات الرئيسية لمواضع

(١) إبراهيم علي غانم: التوطن الصناعي والسكان في مدينة كفر الدوار، دراسة جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الخامس والثلاثين، ١٩٩٨م، ص٥١.

(2) Norcliffe. G.: "A Theory of Manufacturing Activity " In Locational Dynamics of Manufacturing Activity, John Wiley, son Ins, great Britain, Bristol, 1975, p.29.

(٣) إبراهيم شريف وأخرون: جغرافية الصناعة، بغداد،١٩٨١م، ص٩٤-٩٥.

العديد من الصناعات التحويلية الحديثة، لا سيما مع التغير في طبيعة النقل وتطور تسهيلاته، التي بدلت أنماط التسهيلات داخل المدن. فضلاً عن التطور الواضح في أساليب الإنتاج الكبير[١]. ثم بسبب التكلفة المتزايدة والتعقيدات الصعبة لعملية التصنيع داخل المدن الكبيرة، كتزايد تكلفة الحصول على الأرض الفضاء، ومشكلات اكتظاظ حركة المرور وصعوبة الخول داخل المدينة[٢]. ومن هنا ظهرت الحاجة ماسة لتوطن الصناعات الحديثة خارج كتلة المدينة. لاسيما في ضواحيها كما هو الحال في المناطق الصناعية الجديدة في المدن المصرية. يتبين لنا مما سبق أن السياسة الصناعية يجب أن تتضمن حصر لكل الخامات المحلية (حيوانية ، زراعية ، ومعدنية) وتقييمها نوعيًا واقتصادياً من أجل التصنيع سواء للسوق المحلي أو التصدير سواء كمواد وسيطة للصناعة أو غيرها كمواد مصنعة للاستهلاك.

رابعًا – آليات التخطيط المكاني للاستثمار الصناعي في مصر:

إن من أهم ظواهر التبعية الاقتصادية هو بروز ظاهرة الاقتصاد المزدوج والتي يترتب عليها أن يحدث التقدم في جزء من الاقتصاد الوطني دون أن تنعكس أثاره على الجزء الأخر، كما هو الحال في سيطرة الشركات متعدة الجنسيات على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط. حيث يتميز قطاع التصدير بدرجة عالية من المستوى الفني والتقني وسيادة رأس المال الأجنبي، في حين تعاني بقية القطاعات (الزراعية، الخدمية والصناعات المحلية) من تواضع المستوى وعدم كفاية رأس المال[٣].

(أ) التنمية وضرورات التخطيط الإقليمي:

إن جوهر عملية التخطيط الإقليمي تتناول تبني خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم، لضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية فيها لرفع وتأثير التنمية وضمن إطار الموازنة المكانية بين الأقاليم المختلفة، وهذا يتضمن إعداد خطط شاملة لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأقاليم. وتتجسد هذه الموازنة المكانية في ضرورة الربط بين التخصص الاستثماري ليس على مستوى الوحدات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضًا في التنسيق بينها على أساس الوحدات المكانية للأقاليم[٤].

ويوضح الجدول (٩) والشكل (١٠) التوزيع الإجمالي للمنشآت العاملة بالمدن والمناطق

(1) Ibid. p. 161.
(2) King. L,. & Golledge. R.: "Cities, space and Behaviors", Printice Hall. In. Englewood cliffs, New jersey, 1978, p. 197.
(٣) كامل كاظم بشير الكناني: الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٨م، ص ص٩٧-٩٨.
(٤) المرجع السابق، ص١٠٠.

الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧م)، ومنه يتضح ما يلي:

جدول (٩) التوزيع الإجمالي لعدد المنشآت بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)

المتغير / السنة	عدد المنشآت	قيمه الإنتاج مليار جنيه	التكاليف الاستثمارية مليار جنيه	عدد العمال	الأجور مليار جنيه
٢٠١١	٨٠١٦	٨١١,٠٧	٢٩٨,٧٤	٨٢٥٨٧٥	١١,٧٨
٢٠١٢	٨٥٤٧	٨٣٨,٦٧	٣١٥,٩٣	٨٥٢٦٥٢	١٢,٢٥
٢٠١٣	٨٨٦٢	٨٦٣,٣٤	٣٢٤,٦٩	٨٧١٨٩٥	١٢,٦٥
٢٠١٤	٩٤٣٦	٩١٦,٠٣	٣٤٦,٩٤	٩٠٣٥٤٨	١٣,٢٣
٢٠١٥	١٠٠٥١	١٠٠٢,٩٧	٣٧٦,٧٢	٩٢٨١٤٠	١٣,٦٦
٢٠١٦	١٠٨٠٥	١٠٣٦,٣٦	٣٨٩,٧٦	٩٥٢١٩٧	١٤,١٢
٢٠١٧	١١٧٥٢	١١٢٩,٦٣	٤٠٦,٥٧	٩٨٢١٢٠	١٤,٨٣
معدل النمو	٦,٥٨	٥,٦٨	٥,٢٧	٢,٩٣	٣,٩٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، التقرير النهائي والتراكمي للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٨م.

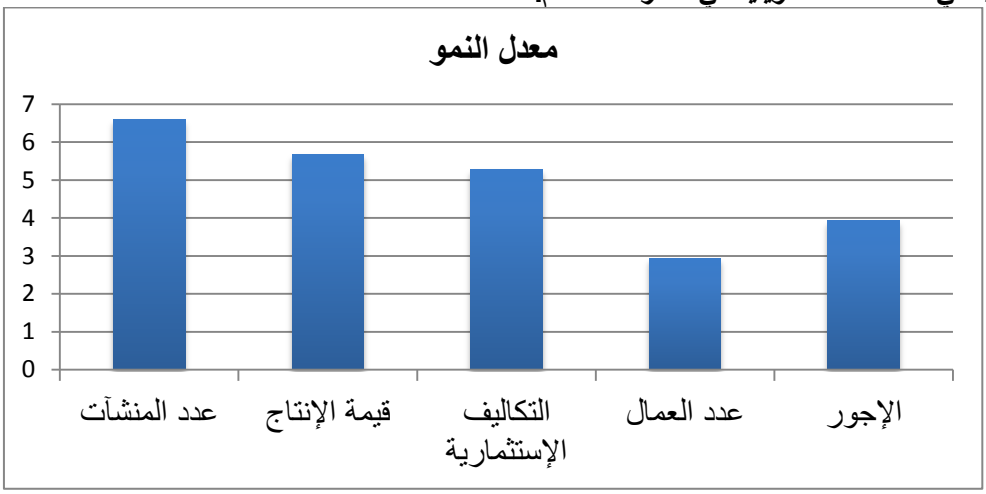

شكل رقم (١٠) معدل النمو الإجمالي لعدد المنشآت بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧م)

- بلغ معدل النمو الإجمالي لعدد المنشآت المقامة بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر وعددهم (١٠٩) نحو ٦,٥٨%، حيث بلغ إجمالي عدد المنشآت نحو ١١٧٥٢ منشأة عام ٢٠١٧م، في مقابل ٨٠١٦ منشأة عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي لقيمة الإنتاج في المدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧م) نحو ٥,٦٨%، حيث بلغ الإجمالي التراكمي لقيمة الإنتاج نحو ١,١٣ تريليون جنيه عام ٢٠١٧م، في مقابل ٨١١,٠٧ مليار جنيه عام ٢٠١١م.
- بلغ معدل النمو الإجمالي للتكاليف الاستثمارية للمنشآت بالمدن والمناطق الصناعية

الجديدة في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧م) نحو ٥,٢٧%، حيث وصل إجمالي التكاليف الاستثمارية إلى نحو ٤٠٦,٥٧ مليار جنيه عام ٢٠١٧م، مقابل ٢٩٨,٧٤ مليار جنيه عام ٢٠١١م.

- **بلغ معدل النمو الإجمالي لعدد العمال بالمنشآت المقامة بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧م) نحو ٢,٩٣%، حيث وصل إجمالي العاملين إلى نحو ٩٨٢,١٢ ألف عامل عام ٢٠١٧م، مقابل ٨٢٥,٩ ألف عامل عام ٢٠١١م.**
- **بلغ معدل النمو الإجمالي لقيمة إيجور العاملين بالمنشآت المقامة بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في مصر خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧م) نحو٣,٩٢%، حيث وصل إجمالي قيمة الأجور إلى نحو ١٤,٨٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧م، مقابل ١١,٧٨ مليار جنيه عام ٢٠١١م.**

وتعد هذه الآلية هي المتبعة في التخصيص الاستثماري الصناعي والتي ترتكز على إتباع أسلوب التخطيط الإقليمي كأحد الأدوات الفاعلة في نشر ثمار التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني.

(ب) أنماط التوطن الصناعي والبديل الأفضل:

هناك أراء مختلفة فيما يتعلق بالاختيار الأفضل للمواقع الصناعية عند وضع خطة للتوطن الصناعي في الدول النامية، ولكن المشكلة الأساسية التي تجابه واضعي السياسة التخطيطية، هي اكتشاف الوسائل الكفيلة بتنمية الأقاليم المختلفة دون عرقلة النمو الاقتصادي للأقاليم المتقدمة. إذ إن إنشاء المشاريع الصناعية، التي تتطلب رءوس أموال كثيرة، ذات التأثير الواضح على الاقتصاد القومي، من الأفضل أن تتوطن في أقاليم تتوفر فيها عوامل النمو والتطور[١].

ويوضح الجدول (١٠) والشكلين (١١)، (١٢) إجمالي عدد المنشآت الصناعية بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في محافظات جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧م، ومنه يتضح ما يلي:

(١) كامل كاظم بشير الكناني: نفس المرجع السابق، ص ص١٠٦-١٠٧.

جدول (١٠) إجمالي توزيع عدد المنشآت الصناعية بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة في محافظات جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧م (مليار جنيه)

المتغير / المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية	قيمة الإنتاج	الأهمية النسبية	التكاليف الاستثمارية	الأهمية النسبية	عدد العمال	الأهمية النسبية	الأجور	الأهمية النسبية
القاهرة	١٤١٨	١٢,١	٣٥,٨٧	٣,٢	١٥,٧٥	٣,٩	٦٦٣٢١	٦,٨	١,٢٩	٨,٧
القليوبية	١٥٦١	١٣,٣	١٧٨,٥٣	١٥,٨	٣٥,٤٧	٨,٧	١٦١٩٧٨	١٦,٥	١,٥٤	١٠,٤
الجيزة	٢١٠٠	١٧,٧	٢٦٦,٨٤	٢٣,٦	٨٠,٤٥	١٩,٨	١٨٢٢٤١	١٨,٦	٢,٩٥	٢٠
بورسعيد	١٧٤	١,٥	٥٢,٣٤	٤,٦	٢٠,٠٩	٥	٣٨٢٤٨	٣,٨	٠,٤٤	٣
شمال سيناء	٦	٠,١	٢,٠٧	٠,٢	٢,٥	٠,٦	٧٧٦	٠,١	٠,٠٥	٠,٣
جنوب سيناء	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإسماعيليه	١٢٤	١	٥,٦	٠,٥	١,٤٨	٠,٤	١٦٨٨٩	١,٧	٠,١٢	٠,٨
الشرقية	٢٣٩٤	٢٠,٤	٢٣٦,٤	٢١,٠	٨٣,٨٥	٢٠,٦	٢٦٢٤٢٢	٢٦,٧	٤,٠١	٢٧,١
السويس	١٥٥	١,٣	٦٣,١٤	٥,٦	٤٠,١٧	٩,٩	٢٦٦٧٨	٢,٧	٠,٧٥	٥,١
دمياط	٢٥٩	٢,٢	٦١,٠٦	٥,٤	١١,٠٤	٢,٧	٨٨٠٨	٠,٩	٠,١٣	٠,٩
كفر الشيخ	٧٩	٠,٧	١,٠٤	٠,١	٠,٤٧	٠,١	٢٢٨٥	٠,٢	٠,٠٢	٠,١
الدقهلية	١٤٨	١,٣	٤,٦٥	٠,٤	١,٧٧	٠,٤	٣٥٥٣	٠,٤	٠,٠٥	٠,٣
المنوفيه	٧٤١	٦,٣	٧٩,٠٦	٧	٢٨,١٨	٦,٩	٥٨٦٦٤	٦	٠,٩	٦,١
البحيرة	٨٨	٠,٧	٤,٣٧	٠,٤	١,٥٧	٠,٤	٢٦٧٩	٠,٣	٠,١٥	١
الإسكندريه	١٤٣٨	١٢,٢	٨٢,٤١	٧,٣	٦٣,٨٣	١٥,٧	١١٢٧١٨	١١,٥	١,٧٥	١١,٨
مطروح	١	٠	٠,٠٠١	٠	٠,٠٠١	٠	١٠	٠	٠,٠٠٠١	٠
الفيوم	٩٦	٠,٨	٤,٨٥	٠,٤	١,٨٦	٠,٥	٧٧٤٧	٠,٨	٠,١٦	١,١
بني سويف	٢٣٨	٢	٣٣,٥٨	٣	١٠,٦٧	٢,٦	١٣٩٣٠	١,٤	٠,١٧	١,٢
المنيا	١٨٠	١,٥	١,٥٥	٠,١	٠,٩٣	٠,٢	٣٧٥٩	٠,٤	٠,٠٥	٠,٣
اسيوط	٢٣٠	٢	٧,٠٥	٠,٦	٣,٤٨	٠,٩	٥٣٥١	٠,٥	٠,١٦	١,٢
الوادي الجديد	١٦	٠,١	٠,١٥	٠	٠,٠٩	٠	١٠٢٥	٠,١	٠,٠٠٥	٠

المتغير / المحافظة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية	قيمة الإنتاج	الأهمية النسبية	التكاليف الاستثمارية	الأهمية النسبية	عدد العمال	الأهمية النسبية	الأجور	الأهمية النسبية
البحر الاحمر	٥١	٠,٤	٧,٤٨	٠,٧	٢,٠٥	٠,٥	٢٢٥٩	٠,٢	٠,٠٥	٠,٣
سوهاج	٢٤١	٢,١	١,٤٦	٠,١	٠,٧٥	٠,٢	٣٤٦٢	٠,٤	٠,٠٤	٠,٣
قنا	١١	٠,١	٠,١٦	٠	٠,١١	٠	٢٧٧	٠	٠,٠٠٣	٠
الاقصر	١	٠	٠,٠٠٤	٠	٠,٠٠٤	٠	٣٠	٠	٠,٠٠٠٤	٠
اسوان	٢	٠	٠,٠٠٠٢	٠	٠,٠٠٠١	٠	١٠	٠	٠,٠٠٠٠٤	٠
الإجمالي	١١٧٥٢	٩٩,٨	١١٢٩,٦٧	١٠٠	٤٠,٥٧	١٠٠	٩٨٢١٢٠	١٠٠	١٤,٧٨	١٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات:

- وزارة التجارة والصناعة: قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، التقرير النهائي لاتجاهات الصناعات التحويلية في مصر، السنوات الذكورة، ٢٠١٨م.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٨م.

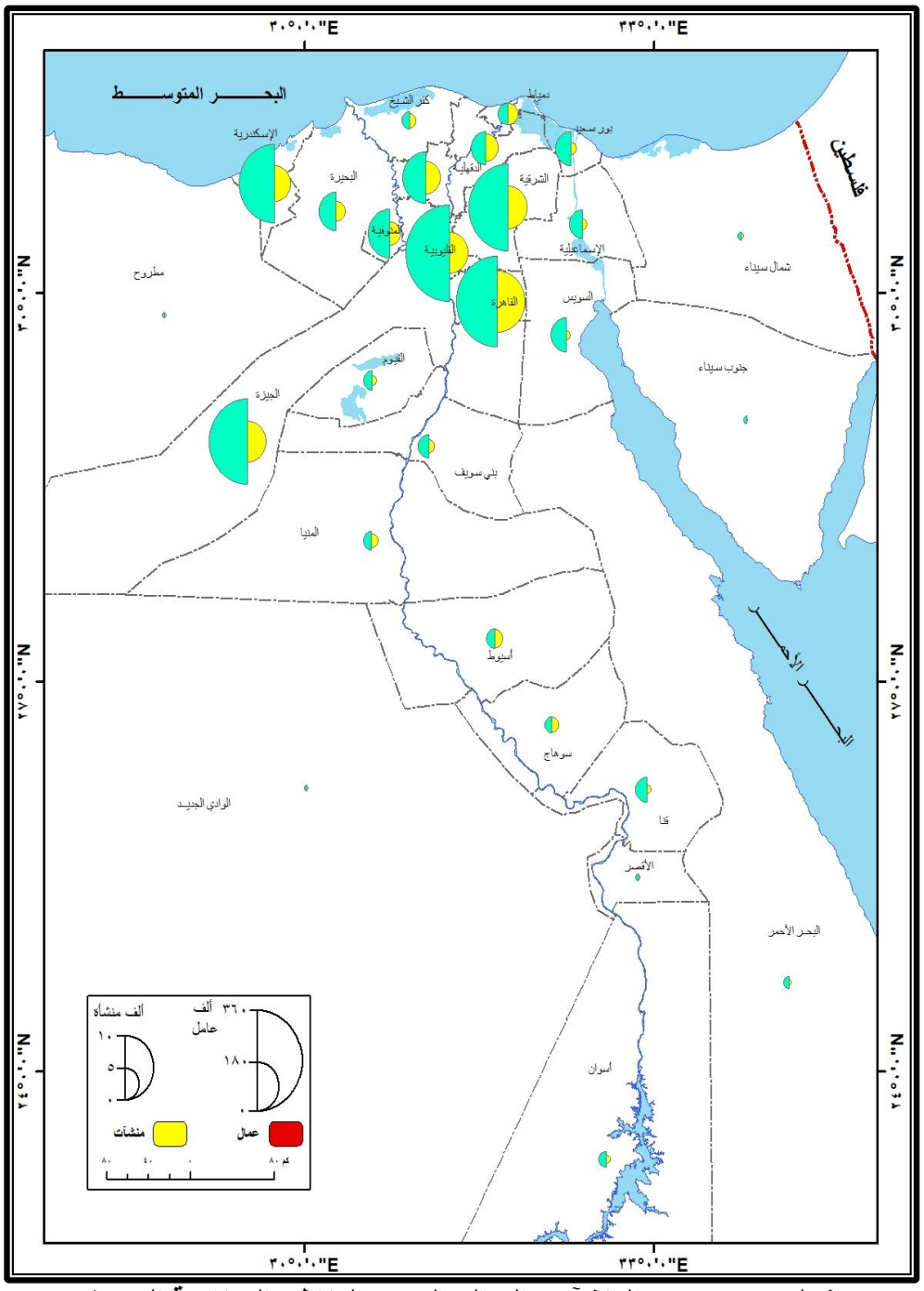

شكل (١١) توزيع المنشآت والعمال بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧م

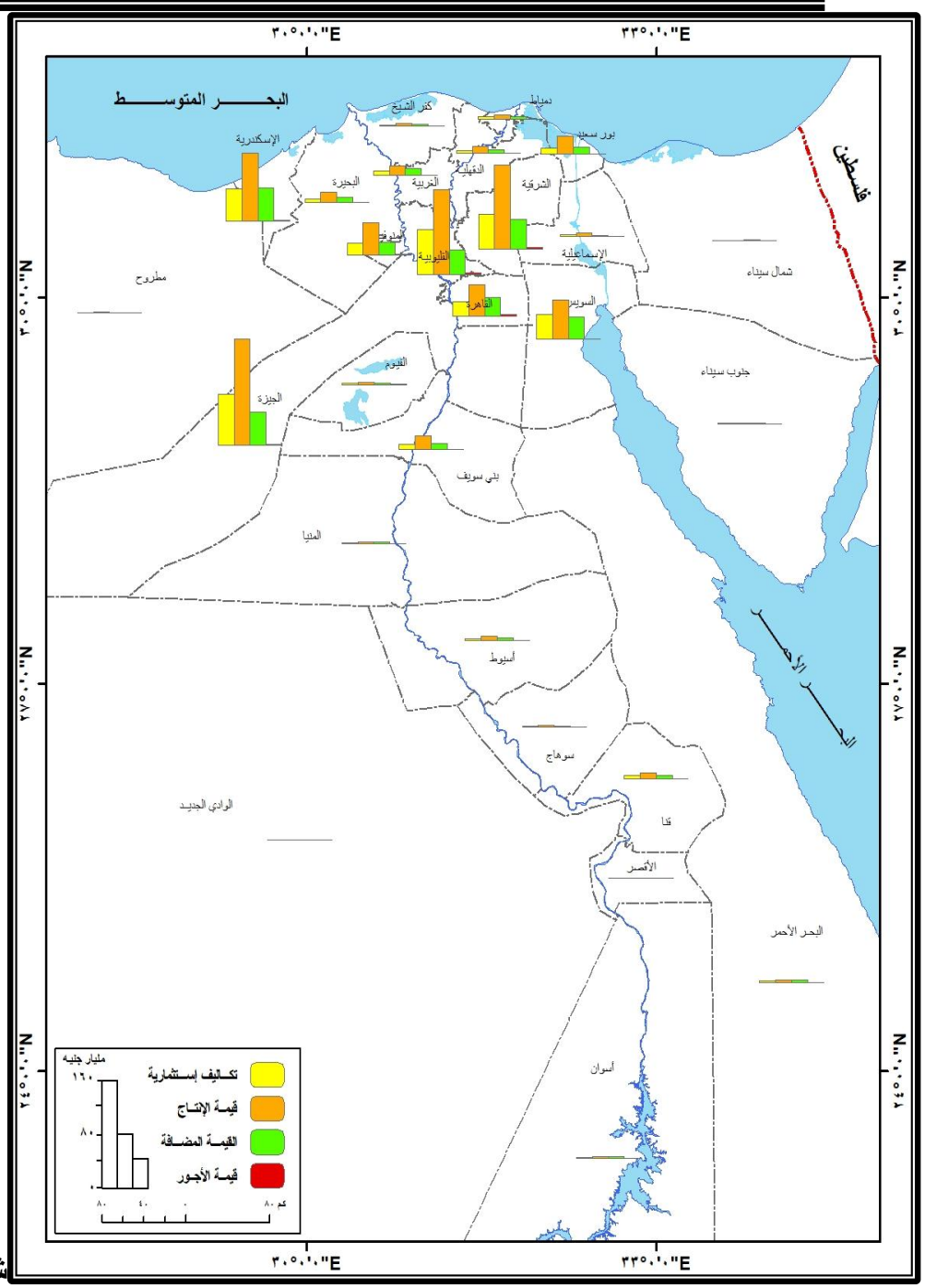

شكل

(١٢) توزيع التكاليف والإنتاج والأجور والقيمة المضافة بالمدن والمناطق الصناعية الجديدة على مستوى المحافظات عام ٢٠١٧م

يوجد تركز في قيمة إنتاج المنشآت المقامة في المدن والمناطق الصناعية الجديدة، حيث تساهم ١٠ مناطق صناعية جديدة بنحو ٨٤,٤% من الإجمالي التراكمي لقيمة إنتاج المنشآت المقامة في المدن والمناطق الصناعية الجديدة في عام ٢٠١٧م.

وتأتي مدينة ٦ أكتوبر (محافظة الجيزة)، في المرتبة الأولى بنحو ٢٣٤,٧٤ مليار جنيه، وبأهمية نسبية ٢٠,٦% من إجمالي قيمة الإنتاج، تليها في المرتبة الثانية مدينة العاشر من رمضان (محافظة الشرقية)، بنحو ٢٢٣,٥١% من إجمالي قيمة الإنتاج.

جاءت كلا من مدينة العبور الصناعية (محافظة القليوبية)، بنحو ١٧٨,٤٦ مليار جنيه، ثم مدينة السادات الصناعية (محافظة المنوفية)، بنحو ٦٦,٩٨ مليار جنيه، في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، وبأهمية نسبية ١٥,٨٠% ٥,٩٣%، على الترتيب من إجمالي قيمة الإنتاج، ثم جاءت كل من مدينة دمياط الجديدة (محافظة دمياط)، (٦١,٠٦ مليار جنيه)، ومدينة برج العرب الجديدة (محافظة الإسكندرية)، بنحو (٥٠,٠٥ مليار جنيه)، وجنوب بورسعيد الرسوة (محافظة بورسعيد)، بنحو (٤١,٤٦ مليار جنيه)، في المرتبة الخامسة، والسادسة، والسابعة، على التوالي، وبأهمية نسبية ٤,٤١%، ٤,٤٣%، ٣,٦٧% على الترتيب من إجمالي قيمة الإنتاج.

جاءت كل من المنطقة الصناعية بعتاقة (محافظة السويس) وتو سعتها (٣٨,٤٥٥ مليار جنيه)، وأبورواش (محافظة الجيزة)، ٣٤,٠٥ مليار جنيه، والمنطقة الصناعية بياض العرب (محافظة بني سويف)، ٢٦,٦٣ مليار جنيه، في المرتبة الثامنة، والتاسعة، والعاشرة، على التوالي، وبأهمية نسبية ٣,٤٠%، ٣,٠١%، ٢,٣٦% على التوالي من إجمالي قيمة الإنتاج.

يتضح مما سبق أن قيمة الإنتاج في المنشآت المقامة في المدن والمناطق الصناعية تركزت في تسع محافظات هي: (الجيزة، الشرقية، القليوبية، المنوفية، دمياط، الإسكندرية، بورسعيد، السويس،و بني سويف)، أما باقي المحافظات فتشارك بنسبة ضئيلة في قيمة الإنتاج (١٥,٦%).

ومن هنا يلزم أن يحدد للقطاع الصناعي دور معلوم، ونواحي محددة في الإسهام في النمو العام للاقتصاد القومي وأن يتحدد ذلك على مستوى القطاع ككل، وعلى مستوى نوعية كل صناعة وعلى مستوى كل سلعة من السلع الضرورية وبالتنسيق مع القطاعات الأخرى.

(ج) منهجية التخطيط كهدف للتنمية الصناعية المكانية:

يمكن اعتبار الجوانب الإيجابية للتركز المكاني للوحدات الصناعية ذات العمليات الإنتاجية المترابطة ضرورة للتصنيع في معظم الدول النامية. هذا التقارب المكاني يمكن صناعة هذه الدول من تحقيق المراد الاقتصادي والتراكم في رأس المال وخاصةً في المراحل الأولى من التصنيع(١).

ويمكن تحديد الاتجاهات الرئيسية لهذه المنهجية في التنمية المكانية في الجوانب التالية:

١. تنمية المناطق على ضوء الإمكانات المتوفرة فيها بحيث تكون هناك أسبقيات إقليمية مع مراعاة المصلحة الوطنية وتتماشى ومتطلبات المرحلة في التأكيد على:
- **معايير الكفاءة الاقتصادية.**
- **استغلال إمكانات المناطق المؤهلة اقتصاديًا.**

٢. إيجاد حالة من التنوع في الهيكل المكاني للنشاط الاقتصادي، تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات رفع معدلات الناتج الإجمالي القومي وذلك بزيادة معدلات الإنتاج السلعي، من خلال التوفيق والموازنة بين اتجاهين رئيسين في التنمية:
- **أن يأخذ التوطن الصناعي المتوازن ونشر الرقعة الجغرافية للتصنيع بعدًا جديدًا، يقوم على إقامة مجتمعات صناعية زراعية في الريف، مع إيجاد فرص صناعية للاستثمار الخاص في الريف ومنح حوافز جديدة للمحافظات الأقل تطورًا خارج مراكزها على أن تعطى الأفضلية لإقامة المشاريع المساهمة على المنشآت الفردية دون أن يتعارض ذلك مع تقديم الدعم والمزايا للمشاريع الصغيرة والخدمية.**
- **أن الأهمية المعطاة للمناطق المتخلفة يجب أن لا تقود إلى حرمان المراكز الحضرية الكبيرة من الاستثمارات الأساسية للتنمية. إذ إن الكثافة السكانية وتنوع الأنشطة الاقتصادية في هذه المراكز تعكس إمكانياتها في أن تلعب دورًا مهمًا في التنمية من خلال الاستغلال الأفضل للوفورات الاقتصادية والبنية التحتية فيها.**

٣. الموازنة في تطوير الإمكانات التنموية من خلال:
- **ضخ استثمارات جديدة في تطوير البنية التحتية للمناطق الأقل تطورًا، باتجاه توفير مناطق مؤهلة اقتصاديًا وقادرة على دعم السياسة التنموية المكانية.**
- **الحد من ظاهرة نمو المدن الكبرى ، ومحاولة إيجاد مدن متسلسلة هرميًا من خلال الموازنة بين الاستثمارات الجديدة والمحاور الرئيسية في نشر السكان.**

(١) كامل كاظم بشير الكناني: مرجع سابق، ص١١٢.

- استثمار المناطق المتدهورة سكانيًا والتي تمتلك مقومات التطور الاقتصادي.

الخاتمة

أولاً- النتائج:

- تقوم الصناعات التحويلية وخاصة التابعة للقطاع الخاص بتلبية احتياجات السوق المحلي بدلاً من الاستيراد من الخارج، كما تقوم غالبيتها بإنتاج سلع معمرة وغير معمرة.
- ساهمت الصناعات التحويلية بدور كبير في توفير فرص عمل للمواطنين، على الرغم من انتهاجها أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال، وبالتالي تستوعب هذه الصناعة نسبة كبيرة من الأيدي العاملة.

- لاشك أن السياسات الاقتصادية التي تتبع في الدولة تؤثر بصورة حيوية على التنمية الصناعية غير أنها ليست المؤثر الوحيد، ويوجد عوامل أخرى منها المناخ العام للاقتصاد الوطني ومدى ملائمته للاستثمار، ومدى استعداد الأفراد والمؤسسات لتحمل المخاطر والاعتبارات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية الأخرى، ويجب أن تتكامل هذه الاعتبارات جميعها من أجل حسن استخدام الموارد المتاحة وإرساء قواعد صرح صناعي شامخ.
- من خلال خطط التنمية الاقتصادية المتبعة في مصر، اتضح أن آلية التنمية ترتكز في عملية التخطيط الصناعي على بعدين القطاعي والزماني فقط، أي الاهتمام بربحية المشروع وتأثيره على الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، وتفتقر إلى البعد الثالث وهو البعد المكاني في عملية التخطيط، ونتج عن ذلك تفاوت كبير في مستويات التنمية اجتماعيًا ومكانيًا.
- غياب التخطيط الإقليمي أو تجاهله في أساليب الدولة التخطيطية، نتج عن ذلك مدن غنية ومدن وريف فقيرة تعاني من تخلف في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لها، نتج عنه تفاوت في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع الواحد، وزيادة التباين المكاني في مستويات التنمية بين مناطق الدولة.
- قد يكون الموقع غير ملائم من وجهة نظر المستثمر الذي يبحث في توجيه استثماراته إلى المناطق التي توفر أو يعتقد أنها توفر له الوفورات الخارجية، فهو يستبعد أيه مواقع أخرى غير تلك التي تعد أقطاب للتنمية.
- يبدو أن خطط التنمية القومية قد تأثرت بمفردات المراكز الحضارية الكبرى في توقيع الاستثمارات، مما ساهم إلى حد كبير في ترسيخ فجوه التفاوت المكاني للتنمية.

ثانيًا- المقترحات والتوصيات:

- **يجب أن يكون هناك تنسيق بين البرامج الوطنية والمتعلقة بالتوزيع الشامل للصناعة وتوطن المشروعات الفردية، مع الاهتمام بالمتغيرات في مزايا العوامل الإقليمية التي يتوقع حدوثها في الاقتصاد مستقبلاً.**
- **وضع استراتيجية للتعامل مع مشاكل التباين في مستويات التنمية المكانية من خلال الاهتمام باستراتيجية تنمية المناطق والقطاعات المؤهلة للنمو، حيث يجب توجيها اجتماعيًا لمصلحة الطبقات ذات الدخل الأقل والمتوسط، ومكانيًا باتجاه المناطق الجغرافية (مدن، ريف) والمحرومة من الاستثمار.**
- **لا يمكن توزيع الصناعة على كل المناطق، بل يكون التركز على أساس وجود الصناعة في المواقع التي تتواجد فيها المصادر التي تساعد على استمرار الصناعة وتطورها، حيث أن الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية المتوفرة يساعد في توجيه توطن الاستثمارات الجديدة باتجاه المنفعة الاقتصادية الاجتماعية للاقتصاد القومي.**
- **يجب أن يراعى عند تخطيط المواقع الصناعية، تقليل نفقات النقل الإجمالية إلى حدها الأدنى، حيث أن وزن التوطن أو الجذب الموقعي لأى عامل من عوامل الإنتاج يتناسب طرديًا مع الاستخدام النسبي له في عمليات الإنتاج، ومع كلفة الحصول علية ونقله، وعكسيًا مع الكلفة الصافية لإحلال عوامل أخرى محله. إذ إن كلما كان بالإمكان تقليل إجمالي كلفة النقل إلى حدها الأدنى كلما أمكن تحديد الموقع الأفضل.**
- **يجب أن تهدف عملية تخطيط المواقع الصناعية إلى تحقيق الحد الأقصى من الوفورات الخارجية. فالقرب من الصناعات الأخرى هو عامل توطني بقدر ما تكون فيه تلك الصناعات سوق للمنتجات الصناعية المخطط لها أو مصدرًا لما تحتاجه من مستخدمات.**
- **التوازن الاقتصادي في التنمية الإقليمية، بحيث لا يتعارض مع تنمية أقاليم لها القيادة في التنمية الصناعية، ما دامت تتوفر فيها مستلزمات نجاح وتطور الصناعة، لكي يمكن من التسريع في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في الدولة وتساهم بالتالي في توفير إمكانية النمو للمناطق الأخرى.**
- **فتح مجال الاستثمارات لرأس المال الأجنبي في المجالات المختلفة، وتمتعها بكافة المزايا والحوافز في الصناعات التحويلية التي تتمتع بها المنشآت الوطنية بالإضافة إلى الإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها من المزايا سوف يساهم في تطور قطاع الصناعة والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتطورة ونمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي واستيعاب مزيد من العمالة الوطنية.**

- **يجب عدم الاعتماد كليًا على العوامل الاقتصادية في توقيع المشروع (السوق، المواد الأولية، الأيدي العاملة الماهرة، علاقات التشابك الصناعي)، بل لا بد أيضًا من الاهتمام بالمنافع الاجتماعية كتوفير فرص العمل لمنطقة تتوفر فيها أو يتوقع أن تتوفر فيها أيدي عاملة أو استغلال موارد مادية معطلة مع عدم الإخلال بمبدأ الربحية النقدية كهدف أساسي لأى مشروع اقتصادي.**
- **للحكومة دور في إصدار القرارات الخاصة والتي تتعلق بالصناعة، ومدى أهميتها في تحقيق جودة عالية للمنتجات المصرية مما يزيد من تنافسيتها في الأسواق الخارجية مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. وبالتالي تخفيض عجز الميزان التجاري، حيث يجب التأكيد على أن إصدار التشريعات التي تتعلق بتطوير منظومة الصناعة في مصر من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الصناعية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتذليل العقبات أمام المستثمرين وتسهيل الإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية الكبرى والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.**

الملاحق

ملحق رقم (١)

بيان بالمناطق الصناعية وتوزيعها وتبعيتها

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
١	القاهرة	١	المنطقة الصناعية بالشطر الخامس بزهراء المعادي	محافظات
		٢	المنطقة الصناعية بمدينة السلام	محافظات
		٣	المنطقة الصناعية بحي المرج	محافظات
		٤	المنطقة بطريق مصر الإسماعيلية الصحراوي حي النزهة	محافظات
		٥	المنطقة الصناعية بالشرابية	محافظات
		٦	المنطقة الصناعية شق الثعبان بطرة	محافظات
		٧	المنطقة الصناعية بجنوب حلوان	محافظات
		٨	المنطقة الصناعية بالقطامية	محافظات
		٩	المنطقة الصناعية بشق الثعبان - وضع يد	محافظات
		١٠	المنطقة الصناعية بالمعصرة	محافظات
		١١	منطقة الصناعات الخفيفة بمدينة نصر	محافظات
		١٢	المنطقة الصناعية بالزاوية الحمراء	محافظات
		١٣	المنطقة الصناعية بالكيلو ١٧ أول طريق مصر الإسماعيلية حي السلام أول	محافظات
		١٤	المنطقة الصناعية بجوار سوق العبور	محافظات
		١٥	المنطقة الصناعية بمدينة بدر (شرق وغرب الروبيكي)	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		١٦	المنطقة الصناعية بمدينة ١٥ مايو	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		١٧	المنطقة الصناعية بالقاهرة الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		١٨	المنطقة الصناعية بالروبيكي.	وزارة الصناعة

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
٢	القليوبية	١٩	منطقة الشروق الصناعية (أبى زعبل) - مركز الخانكة	محافظات
		٢٠	منطقة الصفا الصناعية للمسابك (حوض الزهار)	محافظات
		٢١	المنطقة الصناعية بالعكرشة	محافظات
		٢٢	المنطقة الصناعية بمدينة العبور.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٣	الجيزة	٢٣	المنطقة الصناعية بأبو رواش وتوسعاتها	محافظات
		٢٤	المنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٢٥	الواحات (ثقيلة).	وزارة الصناعة
٤	بورسعيد	٢٦	المنطقة الصناعية C1	محافظات
		٢٧	المنطقة الصناعية C6	محافظات
		٢٨	المنطقة الصناعية شمال غرب مصنع بورتكس	محافظات
		٢٩	المنطقة الصناعية جنوب بورسعيد (الرسوة).	محافظات
		٣٠	المنطقة الصناعية C11 (إسكان حرفي وورش).	محافظات
		٣١	المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٣٢	امتداد المنطقة الصناعية جنوب بورسعيد (الرسوة)	وزارة الصناعة
٥	شمال سيناء	٣٣	المنطقة الصناعية ببئر العبد.	محافظات
		٣٤	المنطقة الصناعية الحرفية بالمساعيد.	محافظات
		٣٥	المنطقة الصناعية بوسط سيناء.	محافظات
٦	جنوب سيناء	٣٦	المنطقة الصناعية بمنطقة أبو زنيمة.	محافظات
٧	الإسماعيلية	٣٧	المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق	محافظات
		٣٨	المنطقة الصناعية الأولى والثانية.	محافظات
		٣٩	وادى التكنولوجيا	محافظات

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
		٤٠	المنطقة الصناعية الأولى والثانية	محافظات
		٤١	المنطقة الصناعية بأبو خليفة وامتدادها.	محافظات
٨	الشرقية	٤٢	منطقة بلبيس الصناعية (طريق بلبيس العاشر ك ٥)	محافظات
		٤٣	المنطقة الصناعية بالصالحية الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٤٤	المنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٩	السويس	٤٥	المنطقة الصناعية شمال خليج السويس عتاقة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٤٦	منطقة البتروكيماويات جنوب خط سوميد.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٤٧	شمال عتاقة (ثقيلة).	وزارة الصناعة
		٤٨	غرب عتاقة (ثقيلة).	وزارة الصناعة
١٠	دمياط	٤٩	دمياط الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٥٠	المنطقة الصناعية الحرفية بناحية شطا.	محافظات
١١	كفر الشيخ	٥١	المنطقة الصناعية ببلطيم.	محافظات
		٥٢	المنطقة الصناعية بمطوبس وامتدادها.	محافظات
١٢	الدقهلية	٥٣	المنطقة الصناعية جنوب غرب جمصة.	محافظات
		٥٤	المنطقة الصناعية بالعصافرة.	محافظات
١٣	المنوفية	٥٥	منطقة مبارك الصناعية كفور الرمل.	محافظات
		٥٦	المنطقة الصناعية بمدينة السادات.	هيئة المجتمعات

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
				العمرانية الجديدة
١٤	البحيرة	٥٧	المنطقة الصناعية بوادي النطرون	محافظات
		٥٨	المنطقة الصناعية بصحراء البوصيلى (رشيد).	محافظات
		٥٩	المنطقة الصناعية بحوش عيسى.	محافظات
		٦٠	النوبارية الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
١٥	الإسكندرية	٦١	المنطقة الصناعية بالمنشية الجديدة.	محافظات
		٦٢	المنطقة الصناعية بالناصرية.	محافظات
		٦٣	المنطقة الصناعية بمرغم.	محافظات
		٦٤	المنطقة الصناعية كيلو ٣١ الطريق الصحراوي.	محافظات
		٦٥	المنطقة الصناعية سيبكو.	محافظات
		٦٦	العجمي قبلي بيطاش (مجمع للصناعات الصغيرة).	محافظات
		٦٧	منطقة النهضة الصناعية وتوسعاتها.	محافظات
		٦٨	المنطقة الصناعية بأم زغيو.	محافظات
		٦٩	المنطقة الصناعية ببرج العرب.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
١٦	مطروح	٧٠	المنطقة الصناعية بالكيلو ٢٦ جنوب شرق طريق مطروح.	محافظات
		٧١	المنطقة الصناعية بجهة جنوب فوكة - مركز الضبعة	محافظات
١٧	الفيوم	٧٢	المنطقة الصناعية بكوم أوشيم.	محافظات
		٧٣	المنطقة الصناعية بقوته.	محافظات
		٧٤	المنطقة الصناعية بالفيوم الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٧٥	المنطقة الصناعية شمال الفيوم.	وزارة الصناعة
١٨	بنى سويف	٧٦	المنطقة الصناعية ببياض العرب.	محافظات

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
		٧٧	المنطقة الصناعية بكوم أبو راضي.	محافظات
		٧٨	المنطقة الصناعية ١-٣١.	محافظات
		٧٩	المنطقة الصناعية٢-٣١.	محافظات
		٨٠	المنطقة الصناعية ٣-٣١.	محافظات
		٨١	المنطقة الصناعية ٤-٣١.	محافظات
		٨٢	بني سويف الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٨٣	منطقة جبل غراب (ثقيلة).	وزارة الصناعة
١٩	المنيا	٨٤	المنطقة الصناعية بالمطاهرة شرق النيل وامتدادها.	محافظات
		٨٥	المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٨٦	وادى سريرية (ثقيلة).	وزارة الصناعة
٢٠	أسيوط	٨٧	المنطقة الصناعية بالعوامر أبنوب.	محافظات
		٨٨	المنطقة الصناعية بالزرابي بأبوتيج.	محافظات
		٨٩	المنطقة الصناعية بالصفا (بنى غالب).	محافظات
		٩٠	المنطقة الصناعية بساحل سليم (مجمع صناعات صغيرة).	محافظات
		٩١	المنطقة الصناعية دشلوط بديروط.	محافظات
		٩٢	المنطقة الصناعية بالبداري.	محافظات
		٩٣	المنطقة الصناعية بأسيوط الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		٩٤	المنطقة الصناعية بالزرابي بجبل وادي سرجة.	وزارة الصناعة
٢١	الوادي الجديد	٩٥	المنطقة الصناعية بالخارجة.	محافظات
		٩٦	المنطقة الصناعية الداخلة بموط.	محافظات
		٩٧	الداخلة (ثقيلة).	وزارة الصناعة
		٩٨	غرب وادى واعر (ثقيلة).	وزارة الصناعة

م	المحافظة	م	اسم المنطقة	التبعية الصناعية
٢٢	البحر الأحمر (طريق الصعيد/ البحر الأحمر)	٩٩	برنيس ١ (ثقيلة).	وزارة الصناعة
		١٠٠	برنيس ٢ (ثقيلة).	وزارة الصناعة
		١٠١	العلاقي ١ (ثقيلة).	وزارة الصناعة
		١٠٢	العلاقي ٢ (ثقيلة).	وزارة الصناعة
٢٣	سوهاج	١٠٣	المنطقة الصناعية بحي الكوثر.	محافظات
		١٠٤	المنطقة الصناعية بالأحايوه.	محافظات
		١٠٥	المنطقة الصناعية ببيت داوود -غرب جرجا.	محافظات
		١٠٦	المنطقة الصناعية غرب طهطا.	محافظات
		١٠٧	المنطقة الصناعية بسوهاج الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٢٤	قنا	١٠٨	المنطقة الصناعية بالكلاحين-مركز قفط.	محافظات
		١٠٩	المنطقة الصناعية بناحية هو.	محافظات
		١١٠	المنطقة الصناعية والحرفية بمدينة قنا الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
٢٥	الأقصر	١١١	المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة.	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
		١١٢	المنطقة الصناعية بالبغدادي	محافظات
٢٦	أسوان	١١٣	الشلالات طريق وادى العلاقي.	محافظات
		١١٤	المنطقة الصناعية بوادي هلال السباعية.	محافظات

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ٢٠١٦م.

المراجع والمصادر

أولاً- المراجع والمصادر العربية:

١. إبراهيم شريف وأخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨١م.

٢. إبراهيم علي غانم: التوطن الصناعي والسكان في مدينة كفر الدوار، دراسة جغرافية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الخامس والثلاثين، ١٩٩٨م.

٣. أحمد أبو إسماعيل وسامي خليل محمد: الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤. أحمد محمد عبد العال: التعديلات الإدارية لمحافظات مصر ونتائجها السكانية، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨م.

٥. حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٨م.

٦. حسن عبد القادر صالح: مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥م.

٧. راجيش شاندرا: التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة محمد محمود عمار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٨. سعيد عبده: أسس جغرافية النقل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٩. صلاح الدين الشامي: النقل دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م.

١٠. عايدة بشارة: التوطن الصناعي في الإقليم المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م.

١١. علي أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٢. كامل كاظم بشير الكناني: الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٨م.

١٣. كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤتمر التنمية الصناعية الفكرة والفلسفة، القاهرة من ١٠-١٢ يوليو، ١٩٨٨م.

١٤. محمد أحمد عبدالله: التخطيط الصناعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

١٥. محمد محروس أسماعيل: اقتصاديات الصناعة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
١٦. محمد محمود إبراهيم الديب: الجغرافية الاقتصادية، الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٩٢م.
١٧. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠١٨م.
١٨. الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الاتجاهات الحديثة للصناعات التحويلية في مصر، ٢٠١٧م.
١٩. رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٢٠. وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ، بيانات غير منشورة ٢٠١٨م.
٢١. وزارة التجارة والصناعة، مركز تكنولوجيا المعلومات، التقارير الخاصة بالصناعة ٢٠١٧٦م.
٢٢. وزارة التخطيط، رؤية مصر ٢٠٣٠م: تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٦/٢٠٥)، نوفمبر ٢٠١٦م.
٢٣. وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية للجمهورية، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٦م.

ثانيًا – المراجع الأجنبية:

1. King. L,. & Golledge. R.: "Cities, space and Behaviors "Printice Hall. In. Englewood cliffs, New jersey, 1978.
2. Maurice FLAMANT, "Concept et usage des economies externs", R.N.P., Jan. 1964.
3. Norcliffe. G.: "A Theory of Manufacturing Activity" In Locational Dynamics of Manufacturing Activity , John wiley, son Ins, great Britain , Bristol, 1975.
4. Sanders, R.L., Industrial Geography, University of Texas, Austin 2002.
5. Zajda, ZBIGNIEW, The Economic problems of Location industrial Plants in Spatial Planning and Policy, Warsaw, 1974.